

أوراق أبحاث مؤسسة قرطبة

المشاركة السياسية والانخراط المدني
للشباب المغربي بعد تحولات الربيع العربي

أكتوبر 2015

الكاتب | محمد باسك منار



FONDATION CORDOUE DE GENÈVE
مؤسسة قرطبة بجنيف - CORDOBA FOUNDATION OF GENEVA

© مؤسسة قرطبة بجنيف، 2015

Fondation Cordoue de Genève
Case postale 360
CH -1211 Genève 19

Tél: +41 (0) 22 734 15 03

info@cordoue.ch
www.cordoue.ch

المشاركة السياسية والانخراط المدني للشباب المغربي بعد تحولات الربيع العربي

أكتوبر 2015

الكاتب: محمد باسك منار

ساهم في الإعداد للنشر: الأخضر غطاس

تصميم: أمين لخضر

شكر وعرفان: "أوراق منتدى قرطبة الآن" هي عمل تشاركي بين أعضاء المنتدى والباحثين. يتكون هذا المنتدى من خبراء من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومن أوروبا، ويهتم بقضايا ترشيد الخلافات بالمجتمعات العربية. كما يشغل أيضا كفضاء للحوار والوساطة. الشكر موصول لجميع أعضاء المنتدى على مساهماتهم. كما حصل هذا العمل على دعم شركائنا بقسم "الدين-السياسة-الخلاف" بوزارة الاتحاد السويسري للشؤون الخارجية، نخص بالشكر كل من جون نيكولا بيتر وأنايال جمبرز.

يمكن الاطلاع على نسخة من هذا التقرير في موقع مؤسسة قرطبة www.cordoue.ch
الآراء الواردة في التقارير وجهات نظر المساهمين ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر فريق مؤسسة قرطبة.
الملكية الفكرية

أوراق منتدى قرطبة الآن هي ملكية مشتركة لمؤسسة قرطبة بجنيف وكتاب الأوراق. يسمح لمن يودّ إعادة استعمالها ونشرها شريطة ذكر المصدر.

منظمة سويسرية، غير حكومية وغير ربحية، تشتغل في مجال ترقية السلم. تأسست في مدينة جنيف سنة 2002 من أجل دفع البحث والحوار في قضايا السلم، وتعزيز التبادل بين الثقافات والحضارات بروح قرطبة التي سادت في القرن العاشر للميلاد، تلك المدينة الأندلسية التي سميت "عاصمة الحكمة" والتي تبقى إلى الآن نموذجا شبه وحيد للتعايش السلمي وتلاقح الأفكار. تركز مؤسسة قرطبة بجنيف اهتمامها على التوترات والاستقطابات في المجتمعات التي يقطنها مسلمون، وتهدف إلى تعزيز الموارد النظرية والتطبيقية في مجال ترشيد الخلاف في البلدان ذات الأغلبية المسلمة.

برنامج شمال أفريقيا وغرب آسيا في تحوّل

(نواة-NAWAT) هو برنامج لمؤسسة قرطبة بجنيف يسعى إلى تطوير فهم مشترك وجماعي ومبادرات لتحويل النزاع. يركز البرنامج على الديناميات التي تنشأ في تقاطع بين المسارات الاجتماعية والسياسية والدينية، خاصة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط و/أو التي تهم المسلمين في الغرب. يسعى البرنامج كذلك إلى المساهمة في التعايش السلمي بين الجماعات ذات الرؤى المختلفة من خلال تطوير وتعزيز آليات¹ عملية لتحويل الخلاف². انطلق برنامج "نواة-NAWAT" في عام 2010 ويسهر على تنفيذه بشكل مشترك كل من مؤسسة قرطبة (انظر أدناه) وقسم "الدين-السياسة-النزاع" في دائرة السلامة البشرية بالوزارة السويسرية للشؤون الخارجية.

أطلق برنامج نواة

في الإطار العام لما يسمّى بالربيع العربي والحركات الجديدة التي أحدثت تطورات هامة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، وأيضا فيما يتعلق بالتصورات والعلاقات بين العالمين الإسلامي والغربي. في هذا السياق الذي يتميز بأشكال جديدة للعمل السياسي والدعوة إلى الديمقراطية، أصبح التفاعل بين الديني والسياسي ودور الفاعلين السياسيين ذوي التوجهات الدينية رهانا هاما أكثر من أي وقت مضى. وقد انتشرت في كثير من بلدان المنطقة التوترات بين النظرة الدينية والنظرة العلمانية للسياسة وأصبح للأطراف الفاعلة الجديدة تأثير على فرص التحولات السلمية والمجتمعات التعددية أو على مخاطر زيادة التوترات.

¹ آلية تحويل الخلاف هي بنية أو عملية داخل المجتمع لضمان حدوث تغيير، ومعالجة الخلافات بطريقة لاعنفية. مفهوم المواطنة له دور وظيفي في هذه الآليات، من خلال استيعابه لمبادئ الدولة المدنية بما في ذلك التعددية السياسية، وعدم الإقصاء وحقوق الإنسان، وما يترتب عن ذلك من أن المواطنين هم كيان سياسي أو كتلة أساسية في بناء الدولة المدنية.

² تحويل الخلاف هو تغيير طريقة التعامل مع الخلاف من خلال تمكين أطراف الخلاف وتعزيز الاعتراف المتبادل، وذلك للحد من استخدام العنف. وهو ينطوي على التعامل مع الأسباب المباشرة وغير المباشرة/البنوية لجوانب الخلاف.

2	مؤسسة قرطبة بجنيف
2	برنامج شمال أفريقيا وغرب آسيا في تحوُّل
2	أطلق برنامج نواة
3	المحتويات
4	1. مقدمة
5	2. السياق المغربي
8	3. الإشكالية
9	4. أهداف الدراسة
12	5. منهجية الدراسة الميدانية
16	6. نتائج الدراسة: عرض وتحليل
16	1.6 الشباب والأحزاب السياسية
18	2.6 الشباب والانتخابات
19	3.6 الشباب وحركة 20 فبراير
21	4.6 الشباب والعمل الجماعي
24	5.6 الشباب والتأثير في القرار السياسي
26	6.6 الشباب والعنف
29	استنتاجات وتوصيات
32	الملحق 1 : قائمة الأسئلة الموجهة إلى القيادات الشبابية
33	الملحق 2 : محاور وعناصر النقاش داخل المجموعات البؤرية
34	أهم المراجع

بالمقارنة مع انخراطهم (المنعدم⁵ أو المحدود) في السابق. على الأقل واحد من كل خمسة أشخاص في المنطقة العربية يتراوح سنه بين 15-24 عامًا وأكثر من نصف السكان تقل أعمارهم عن 25 عامًا⁶. على الرغم من أن الشباب هم الأكثر تعليمًا، إلا أنهم مستبعدون تقريبًا بالكامل من المشاركة. لعلّ الدرس الواضح المستقى والمتجاوز للجانب الديمغرافي المُجرد يكمن في واقع عدم إمكانية تجاهل تطلعات الشبان والشابات لفترة أطول. بينما يُثبت الشباب قدرتهم وإمكانيتهم على التغيير وخلق أفكارٍ مبتكرة، فإنّ هذه الطاقات والقدرات يُمكن تحويلها نحو أنشطة ضارة ومدمرة إن لم يتم توجيهها من خلال توفير بيئة سياسية واجتماعية ملائمة. وبالتالي يجب إعادة تصميم النظم السياسية والاجتماعية بطريقة تشمل الشباب في عمليات صنع القرار وفي إعادة تشكيل مجتمعاتهم. يُثير هذا إذن مسألة مواقف الشباب وتطلعاتهم فيما يتعلق بالمشاركة السياسية والانخراط المدني، فضلاً عن مساهمتهم المحتملة، البناءة، غير العنيفة والشاملة في مثل هذه النظم.

لقد صاحب موجة الانتفاضات الاجتماعية التي انتشرت في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومناطق أخرى من العالم، استحواذ شباب المنطقة على صدارة اهتمام وسائل الإعلام، كما اكتسب اهتمام صنّاع القرار والمحللون. بالرغم من وجود إجماع عام على أنّ الشباب كانوا القوّة الدافعة "للربيع العربي"، فإنّ حضور هؤلاء النساء والرجال الشبان الذين دَعوا إلى التغيير وأسقطوا أنظمة يبقى خافيًا عن الأنظار. لقد صُوّر الشباب من قبل وسائل الإعلام وبعض المحللين كأفرادٍ تواقين إلى الحُرية، أكثرُ علمانيّةً، مُنخرطين سياسيًا وبارعين في تقنيات التكنولوجيا، لكن واقع الأمر أنّ هذه الفئة الشابة لا تُشكل فوجًا متجانسًا وكما أنّ طبيعة تطلعاتهم ومواقفهم مُعقّدة³. بالمقارنة مع كبار السن، فإنّ جيل الشباب ليس أقل انخراطًا في السياسة، لكنّه يُعبّر عن نفسه بطرق غير رسمية. خلال انتفاضات عام 2011 التي كانت في الواقع تنوّجًا لحركات الاحتجاج السابقة⁴، قام الشباب باختبار أشكالٍ جديدةٍ من التعبير والعمل السياسي. لكنّ الاستقطاب الذي نتج عن ظهور أحزاب ذات مرجعية دينية جديدة على الساحة السياسية وقمع هذه الأحزاب في مصر أدى إلى الارتباك وخيبة الأمل لدى جزءٍ من المجتمع المدني ولدى الشباب على وجه الخصوص.

بعد أربع سنوات من الاضطراب السياسي والمجتمعي يبدو من المهمّ دراسة التغييرات في المواقف السياسية والانخراط المدني للشباب في أعقاب " الربيع العربي "

⁵ من المهم أن نُميّز بين "المشاركة غير الحزبية" والعزوف السياسي. المشاركة غير الحزبية هي قرار الشباب الواعي بعدم المشاركة في النظام الحزبي والعملية الانتخابية، ولكن المشاركة السياسية يمكن أن يتم التعبير عنها من خلال أشكال غير تقليدية أو غير رسمية. في هذا الصدد، هذا لا يعني عزوفًا سياسيًا.

⁶ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (UNESCWA) وبرنامج الأمم المتحدة للشباب (UNPY)، بيان حقائق عن " نظرة عامة إقليمية: الشباب في المنطقة العربية "، 2011

<http://social.un.org/youthyear/docs/Regional%20Overview%20Youth%20in%20the%20Arab%20Region-Western%20Asia.pdf>

³ أنظر ميشيل هوفمن وأماني جمال: " الشباب والربيع العربي: مجموع أوجه التشابه والاختلاف". نُشر في: حكم وقانون الشرق الأوسط، ع 2012، 4، ص 168-188.

⁴ لقد وُصف الربيع العربي من قبل وسائل الإعلام والعديد من المحللين كلحظة رائدة ميّزت فترة ما "قبل" وما "بعد" مشاركة الشباب السياسية. ولكن عوضًا عن القطيعة، يمكن اعتبارها " كفترة إبحار خلال ظروف اجتماعية وشخصية متغيرة " على النحو الذي اقترحت أوراق أبحاث شباب الصوحة، 2014.

<http://sahwa.eu/OUTPUTS/Publications/SAHWA-Concept-Paper-Contemporary-Youth-Research-in-Arab-Mediterranean-Countries-Mixing-Qualitative-and-Quantitative-Research>

للإسلاميين في الجامعات منذ بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي.

إن هذا التنامي الإسلامي في صفوف الشباب من جهة أولى، وتزايد نسبة الشباب عموماً من جهة ثانية، وما صاحب هذا التزايد الديمغرافي من بطالة للشباب المتعلم، الذي شرع في تشكيل إدارات تنظيمية وخوض أشكال احتجاجية، للمطالبة بحقه في الشغل⁹، كل هذا دفع الدولة إلى الالتفات إلى قضايا الشباب. في هذا السياق تم إنشاء المجلس الوطني للشباب والمستقبل سنة 1990، الذي تم تكليفه بإعداد دراسات وتقارير حول الشباب، وكانت دعوة الملك محمد السادس سنة 2000 إلى جعل الشباب في صلب كل استراتيجية تنموية مندمجة، إلا أن الأحداث الإرهابية التي وقعت في مدينة الدار البيضاء في 16 ماي 2003، وبغض النظر عما لفها من غموض، شكلت مؤشراً واضحاً على ما قد يهدد بعض الشباب المغربي المستبعد اجتماعياً والمقصي سياسياً من ميول نحو العنف، على اعتبار أن أغلب المتورطين في تلك الأحداث كانوا شباباً ينتمون إلى أحياء عشوائية. ودفع تكرار أحداث عنف من قبل شباب من جهة، وتزايد حدة البطالة من جهة ثانية، الدولة إلى تخصيص مجموعة من مراكز التكوين والتأهيل لفائدة الشباب، كما تم وضع المبادرة الحكومية لخلق فرص الشغل (2005-2011)، التي تم من خلالها إحداث مجموعة من البرامج؛ كبرنامج "إدماج" و"تأهيل" و"مقاولتي"¹⁰. كما كانت بعض المحاولات لتشجيع الشباب على الانخراط في الأحزاب السياسية والمشاركة في الانتخابات. إلا أن أثر ذلك ظل محدوداً، إذ تم على المستوى السياسي تسجيل عزوف كبير للشباب عن المشاركة في الانتخابات التشريعية لسنة 2007، رغم تخفيض سن التصويت فيها

في هذا السياق انتقلت شرارة الاحتجاج إلى المغرب، وأسس الشباب الذي التقطها حراكاً مختلف مساراً ومآله عن مآلات الحراك ببلدان عربية أخرى، وذلك بالنظر إلى اختلاف في بعض المتغيرات، منها أساساً استراتيجية النظام في التعامل مع حركة 20 فبراير⁷ وإذا كان لا يمكن إنكار دور التحولات العربية، ابتداء من أواخر سنة 2010، في انبثاق حركة 20 فبراير، فإنه من جهة أخرى لا يمكن الادعاء بأن الحركة الاحتجاجية المغربية كانت فقط مجرد تقليد لما عرفته دول عربية أخرى. فالتاريخ المعاصر للمغرب عرف حضوراً احتجاجياً للشباب في أكثر من مناسبة، وذلك منذ البوادر الأولى لتشكيل ما سمي بالشبيبة الوطنية في عقد الثلاثينيات من القرن الماضي، والتي كان لها دور مهم في مقاومة المستعمر. وفي عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي تأثر جزء من الشباب المغربي المتعلم بالمد الماركسي، فاستنسخ مجموعة من التصورات الإيديولوجية والأشكال الاحتجاجية لتحقيق حلم الثورة، وفي هذا السياق كانت الأحداث البارزة لـ 23 و 24 و 25 مارس 1965، وما تلاها من أحداث⁸، تأثراً بالأحداث الطلابية بفرنسا سنة 1968، وكانت أهم واجهات عمل الشباب آنذاك الحركة التلاميذية والطلابية، وأيضاً العمل من خلال النوادي السينمائية ودور الشباب، وقد اختار بعض الشباب الانضمام إلى تنظيمات ماركسية سرية، من أبرزها منظمة 25 مارس وحركة إلى الأمام. ليعرف المد الماركسي تراجعاً ملحوظاً في أوساط الشباب المغربي خلال العقود الأخيرة، مقابل تنامي ملحوظ للشباب ذي التوجه الإسلامي، وكان التجلي الواضح لذلك هو الحضور القوي

⁷ كانت تلك الانطلاقة من خلال مجموعة من الأضراب التي نشرت على صفحات الفيسبوك وهي: البلاغ التأسيسي "حركة حرية وديمقراطية الآن"، أرضية "حركة 20 فبراير..الانتفاضة من أجل الكرامة"، أرضية "حركة 20 فبراير..الشعب يريد التغيير"، بيان "مسيرة 20 فبراير 2011، من أجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية"، بيان "شباب 20 فبراير".

⁸ El Ayadi, Mohammed (1999) "Les mouvements de la jeunesse au Maroc: l'émergence d'une nouvelle intelligentsia politique durant les années soixante et soixante-dix." Emeutes et mouvements sociaux au Maghreb. Éd Khartala. pp. 201-230.

⁹ في سنة 1991 كان تأسيس الجمعية الوطنية لحاملي الشهادات المعطلين، وتلتها فيما بعد مجموعة من الجمعيات والمجموعات الأخرى.

¹⁰ يركز برنامج "إدماج" على تقديم إعانات من أجل التشغيل، وبرنامج "تأهيل" على المساعدة على تغيير المسار المهني لحاملي الشهادات، أما برنامج "مقاولتي" فيهدف إلى التشجيع على إحداث مقاولات صغرى.

إلى 18 سنة بعد أن كان في السابق 20 سنة¹¹. أما على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، فحسب تقرير للبنك الدولي، وانطلاقاً من استطلاع رأي أنجز سنة 2007 فإن 41 في المئة من الشباب المغربي، ما بين 15 و29 سنة، ليسوا من الساكنة النشيطة وفي نفس الآن ليسوا متمدرسين، مقابل معدل على المستوى العربي لا يتجاوز 28 في المئة، وفي بحث آخر أنجز خلال سنتي 2009 و2010 ارتفعت تلك النسبة لتصل إلى 49 في المئة¹². ومن المهم أن نتذكر هنا ما عرفه المغرب من تنام ملحوظ للاحتجاج ابتداء من سنة 2007 بسبب الزيادة في الأسعار وغلاء المعيشة وارتفاع معدل البطالة¹³، وكان من أبرز تلك الاحتجاجات ما عرفته مدينة صفرو في شهر سبتمبر/أيلول 2007 ومدينة سيدي إفني في أواخر شهر ماي/أيار وبداية شهر يونيو/حزيران 2008، بحيث خلفت هذه الأحداث العديد من الضحايا والمعتقلين، كان معظمهم من الشباب¹⁴.

يُستنتج من السياق أعلاه أن المغرب كان على أتم القابلية للتجاوب مع الربيع العربي، وبالإضافة إلى الوضعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كانت التركيبة الديمغرافية مساعدة على ذلك، ففي سنتي 2009 و2010 مثل الشباب المغربي ما بين 15 و20 سنة 30 في المئة من مجموع السكان، و44 في المئة من السكان الذين هم في سن التشغيل¹⁵. فحركة 20 فبراير إذن لم تكن هي المؤسسة للاحتجاج، إذ أن الاحتجاج

وُجد وتزايد قبل وجود الحركة، ولكن هذه الأخيرة، ونظراً لسياقات إقليمية ومحلية، يتقاطع فيها ما هو ديموغرافي بما هو سياسي واقتصادي واجتماعي، أسهمت إلى حد بعيد في تطوير الاحتجاج. ويمكن رصد عناصر هذا التطوير على مستوى تنظيم الاحتجاج وطبيعته ومجاليه، فقد تم الانتقال من احتجاج تلقائي، كان بمثابة رد فعل على أوضاع خاصة، إلى احتجاج منظم، ومن احتجاج ذي طبيعة اجتماعية في الغالب إلى احتجاج عام، تَوَطَّرَ شعارات سياسية بالأساس، ومن احتجاج فنوي أو مناطقي إلى احتجاج شعبي وطني تُشارك فيه مختلف المناطق والفئات¹⁶. وقد اختلف مسار الاحتجاج ومآله بالمغرب عن مسارات ومآلات احتجاجات عربية أخرى، نظراً لاختلاف في بعض المقومات الذاتية والموضوعية، لكن ما لا يمكن إنكاره أن حركة 20 فبراير كانت هي الفاعل الأساس فيما عرفه المغرب من تغييرات دستورية وسياسية في ظل الربيع العربي، ابتداء من دستور 2011 الذي أتى متقدماً عن دستور 1996 في مجموعة من الجوانب، من أهمها توسيع صلاحيات البرلمان والحكومة، وتوسيع مجال الحقوق والحريات، والنص على تعيين رئيس الحكومة من الحزب الفائز في الانتخابات¹⁷، رغم أنه لم يبلغ مستوى الدستور الديمقراطي، شكلاً ومضموناً، كما سبق وطالبت بذلك حركة 20 فبراير، ومروراً بانتخابات 25 نوفمبر 2011، التي عرفت بعض المستجدات على مستوى تنظيمها¹⁸

¹⁶ محمد باسك منار، حركة 20 فبراير في المغرب، قراءة في السياق والمسار والمحصلة، ضمن كتاب جماعي، بعنوان: الديمقراطية المتعثرة: مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، مارس 2014، ص: 303-331

¹⁷ انظر دستور المملكة المغربية 2011، على الرابط : <http://www.mcpr.gov.ma/Constitution.aspx>، تمت زيارته بتاريخ 2015/12/6.

¹⁸ أصبح مجلس النواب يتألف من 395 عضواً، أي بزيادة 70 عضواً على ما كان معمولاً به، وانتقل عدد المنتخبين برسم لائحة الترشيح الوطنية من 30 إلى 90 منتخبا، 60 من النساء و30 من الشباب الذين لا تزيد سنهم عن أربعين سنة. وأضحى من الجائز للناخبين والناخبات المقيمين بالخارج أن يصوتوا في الاقتراع عن طريق الوكالة. انظر: القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب، الذي صدر بالجريدة الرسمية عدد 5987، بتاريخ 17 أكتوبر 2011.

¹¹ المادة 4 من القانون 64.02 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 9.97 المتعلق بمدونة الانتخابات، الجريدة الرسمية عدد 5093، بتاريخ 24 مارس 2003، ص: 1001.

¹² World Bank (2012) Kingdom of Morocco: Promoting Youth Opportunities and Participation. p. 2

http://www.youthpolicy.org/national/Morocco_2012_Youth_Report.pdf. Accessed 8 October 2015.

¹³ انظر في هذا السياق: عبد الرحيم العطري، المغرب الاجتماعي خلال 2007، سنة أخرى لتدبير الأزمة وامتصاص الغضب، تقرير حالة المغرب 2007-2008، دفا تر وجهه نظر، الرباط، 2008، ص: 145-167.

¹⁴ وقد كان الشباب من أكثر الضحايا لأنهم كانوا الفاعلين الأساس في تلك الأحداث، خاصة في مدينة سيدي إفني، التي كان منطلق الأحداث فيها احتجاج شباب معطلين.

¹⁵ World Bank (2012) p. 1.

ونتاؤها¹⁹، وانتهاء بتشكيل حكومة بقيادة حزب العدالة والتنمية، ذي المرجعية الإسلامية لأول مرة في تاريخ المغرب²⁰.

وقد حملت هذه التغييرات، بغض النظر عن درجة قبولها أو رفضها، مجموعة من المستجدات المتعلقة بالشباب، فالدستور الجديد أوجب على السلطات العمومية اتخاذ التدابير الملائمة لتوسيع وتعميم مشاركة الشباب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للبلاد، ومساعدتهم على الاندماج في الحياة النشيطة والجموعية، وتيسير ولوجهم للثقافة والعلم والتكنولوجيا والفن والرياضة والأنشطة الترفيهية، وتوفير الظروف المواتية لتفتق طاقاتهم الخلاقة والإبداعية. ولتحقيق هذه الأهداف نص الدستور على إحداث مجلس استشاري للشباب والعمل الجموعي²¹. وحسب الفصل 170 من الدستور فإن هذا المجلس سيكون هيئة استشارية في ميادين حماية الشباب والنهوض بتطوير الحياة الجموعية، وهو مكلف بدراسة وتتبع المسائل التي تهم ذلك، كما أنه مكلف بتقديم اقتراحات حول كل موضوع اقتصادي واجتماعي وثقافي يهم مباشرة النهوض بأوضاع الشباب والعمل الجموعي، وتنمية طاقاتهم الإبداعية، وتحفيزهم على الانخراط في الحياة الوطنية. وكان من أول القوانين التنظيمية التي صدرت بعد المصادقة على الدستور القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية، الذي نص على أن يعمل كل حزب سياسي على توسيع وتعميم مشاركة النساء والشباب في

التنمية السياسية للبلاد، وجعل من الضروري أن يحدد كل حزب سياسي في نظامه الأساسي نسبة الشباب الواجب إشراكهم في الأجهزة المسيرة للحزب²². ورغم أن هذا المقتضى الأخير ليس جديدا، إذ سبق أن نص عليه قانون سابق²³، لكن الجديد هذه المرة أن يتم تضمين ذلك في قانون تنظيمي هو أعلى مرتبة من القانون العادي. وفي انتخابات 25 نوفمبر 2011 تم تخصيص حصة للشباب على مستوى اللائحة الوطنية²⁴ بمجموع 30 شابا دون سن الأربعين، كما تم تخفيض سن الترشيح ليطابق سن التصويت، أي 18 سنة²⁵.

كان ذلك على المستوى الدستوري والسياسي أما على المستوى الاقتصادي والاجتماعي فقد حضرت المسألة الشبابية في مجموعة من البرامج والمبادرات التي أطلقتها بعض الوزارات. لكن يلاحظ أن المغرب لا يزال يعاني من فجوة عميقة بين المنصوص عليه في الدستور والقوانين والمضمن في البرامج وبين الواقع، فبعد 4 سنوات من إصدار الدستور لم يُؤسس المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجموعي بعد، كما لم تُطبق العديد من المبادئ والأهداف الدستورية المتعلقة بالشباب. وفي انتخابات 2011 لم يُمثل الشباب أقل من 35 سنة سوى 27.09% من الترشيحات، و9.6% فقط

²² المادة 26 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية، الجريدة الرسمية عدد 5989، بتاريخ: 24 أكتوبر 2011، ص: 5172-5180، على الرابط:

http://www.chambrederepresentants.ma/sites/default/files/bo_5_992_fr_loi2911.pdf، تمت زيارته بتاريخ 2015/6/12.

²³ المادة 22 من القانون رقم 36.04، الصادر بتاريخ 20 فبراير 2006، والذي تم نسخه بالقانون التنظيمي الجديد.

²⁴ ابتداء من سنة 2002 أصبح يطبق في المغرب الاقتراع اللاتحي على أساس أكبر البقايا عوض الاقتراع الفردي، ويكون الترشيح في شكل لوائح في دوائر محلية بالإضافة إلى دائرة وطنية على المستوى الوطني تم تخصيصها في البداية للنساء. ومع انتخابات 25 نوفمبر 2011 أصبحت الدائرة الوطنية مخصصة لترشيح الشباب والنساء.

²⁵ كان فيما قبل سن الترشيح في الانتخابات هو 23 سنة، وقد تم تخفيضه في الانتخابات الجماعية لسنة 2009 إلى 21 سنة، قبل تخفيضه إلى 18 سنة في انتخابات 2011، مع أن العديد من الأحزاب السياسية كانت تطالب بتخفيضه فقط إلى 21 سنة.

http://www.chambrederepresentants.ma/sites/default/files/bo_5_992_fr_loi2711.pdf

¹⁹ تزايد عدد مقاعد حزب العدالة والتنمية بـ 61 مقعدا مقارنة مع انتخابات 2007.

²⁰ بتاريخ 29 نوفمبر 2011 تم تعيين السيد عبد الإله بنكيران، الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، ذي التوجه الإسلامي، رئيسا للحكومة، وذلك تطبيقا للفصل 47 من الدستور، الذي يلزم الملك بتعيين رئيس الحكومة من الحزب السياسي الذي تصدر انتخابات أعضاء مجلس النواب.

²¹ الفصل 33 من دستور 2011، على الرابط:

<http://www.mcpr.gov.ma/Constitution.aspx> تمت زيارته بتاريخ 2015/6/12.

من وكلاء اللوائح²⁶. والكثير من البرامج والمبادرات الاقتصادية والاجتماعية عرفت تطبيقا محدودا ولم تستفد منها إلا فئة قليلة من الشباب. ولعل هذا ما جعل وزارة الشبيبة والرياضة تقرر في الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب (2015-2030)، التي أعدتها سنة 2014 بشراكة ودعم من بعض المؤسسات الوطنية والدولية، بوجود اختلالات في السياسات الحالية الخاصة بالشباب²⁷. ومما لا شك فيه أن هذا الإقرار الرسمي بمحدودية السياسات العمومية الموجهة للشباب، بعد حوالي خمس سنوات من انطلاق الربيع العربي، سيكون له أثر سلبي على مشاركتهم السياسية والمدنية.

3. الإشكالية

لقد أحدثت حركة 20 فبراير حراكا مجتمعيا هاما. فبعد أن كانت الحياة السياسية المغربية مهددة بالمزيد من الركود، بسبب تنامي ظواهر العزوف واللامبالاة والابتعاد عن المشاركة العامة لدى فئات عريضة من المجتمع المغربي، ولدى الشباب بصفة خاصة، انبثقت حركة 20 فبراير مع ما سمي بالربيع العربي، وانبثق معها الأمل في التغيير، الذي ظل لعقود مفتقدا رغم ما أتيح من فرص أحيانا. الآن وبعد مرور ما يزيد عن أربع سنوات من انطلاق الحراك المغربي تأتي هذه الدراسة لقياس مدى استمرارية تلك الدينامية المجتمعية التي أحدثتها حركة 20 فبراير من خلال التساؤلات الآتية:

هل يشارك الشباب المغربي حاليا في النشاطات السياسية والمدنية؟ وما هي درجة هذه المشاركة؟ وإلى أي حد تم القطع مع واقع التهميش والإقصاء والاستبعاد السياسي والاجتماعي الذي كان يعانيه الشباب قبل الربيع العربي؟ وما هي العوامل التي تجعل فئات من الشباب لا تشارك سياسيا ولا تتخبط مدنيا؟ وإلى أي حد تبقى هذه الفئات مهددة بالنزوح نحو العنف والتعصب؟ وما هو مستوى ثقة الشباب اليوم بالنفس؟ وهل استطاع بعض الشباب تطوير مهارات خاصة بهم؟ وإلى أي حد تمكنوا من استعمال هذه المهارات؟ وماهي العقبات التي تواجههم لتحقيق ذلك؟ وما هي درجة قبول الشباب بالاختلاف سواء الديني أو القومي أو السياسي؟ وما هي مقترحات الشباب لتحقيق المشاركة السياسية والانخراط المدني؟ وما هي المهارات والقدرات التي يحتاجونها لتحقيق مشاركة فعالة، سياسيا ومدنيا؟ وما هي خصائص وشروط المشاركة المطلوبة التي بإمكانها الإسهام في ابتعاد الشباب عن العنف بكل أشكاله والتعصب بمختلف أنواعه؟

من خلال تحليل السياق والبحث في مشاركة الشباب المدنية والسياسية، تمّ تحديد القضايا التالية المثيرة للقلق:

- تواصل تهميش الشباب في منطقة الشرق الأوسط واستبعادهم من الفضاء العام ومن عمليات صنع القرار.
- كنتيجة لمشاركتهم المدنية، قام بعض الشباب بتطوير مهارات اجتماعية وسياسية لم يتم الاعتراف بها ولم تُقدّر قيمتها، كما لم يتم استخدامها لصالح مجتمعاتهم.

الاستقطاب الذي نتج عن ظهور "جهات فاعلة سياسية جديدة"²⁸ خلق خطوط توترات وانقسامات في أوساط الشباب.

²⁸ ضمن الإطار المفاهيمي لبرامج نواة، "الجهات الفاعلة السياسية الجديدة" تُفهم على أنها "الأحزاب السياسية الجديدة" والحركات ذات المرجعية الدينية".

²⁶ المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الإطار القانوني المنظم للانتخابات التشريعية (تحليل أولي)، تمت زيارته بتاريخ 2015/9/15، على الرابط :

<http://www.cndh.org.ma/ar/ndw-shfy-ltqdyr-lwly-llmjls-lwtyny-lhqwq-lnsn-hwl-mlhzh-lntkhbt-lshryy-l-25-nwnbr-2011/ltr>

²⁷ حددت الدراسة التحديات التالية: غياب التنسيق القطاعي بين مختلف الأطراف العمومية المتدخلة في المسألة الشبابية؛ ضعف الاهتمام بالشباب المعوز الذي يعيش وضعاً هشاً؛ محدودية آليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص فيما يتعلق بتقديم الخدمات للشباب؛ قلة الموارد البشرية والمالية المؤهلة في المؤسسات الشبابية. راجع وزارة الشبيبة والرياضة، الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب (2015-2030)، 2014، ص: 15-18، تمت زيارته بتاريخ 2015/7/10، على الرابط:

<http://delegation.mjs.gov.ma/errachidia/index.php/chabab/2013-10-22-04-27-25/321-2015-2030>

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- معرفة واقع المشاركة السياسية والانخراط المدني لدى الشباب المغربي بعد حوالي خمس سنوات عن انطلاق ما سُمي بالربيع العربي؛
- معرفة العوائق والموانع التي تحول دون المشاركة السياسية والمدنية للشباب المغربي؛
- معرفة العلاقة بين ضعف المشاركة السياسية والمدنية وبين الانزلاق إلى العنف والتعصب؛
- معرفة المهارات والكفاءات التي يحتاجها الشباب لتحقيق وتطوير فعلهم السياسي والمدني بشكل سلمي وفعال.

تعريف مصطلح الشباب

وفقاً لتعريف الأمم المتحدة فالشباب هم "أولئك الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة، دون المساس بتعاريف أخرى معتمدة من قبل الدول الأعضاء"، مع أنّ هذا التعريف مُلائم لأغراض إحصائية، فينبغي للباحث استخدام تعريف أكثر مرونة آخذاً بعين الاعتبار التعاريف الوطنية والقضايا الاجتماعية والثقافية والسياقية. ومنه واعتماد على التصورات والاحتياجات المحلية، فإنّ تعريف الشباب يمكن أن يمتد إلى الفئة العمرية 25 - 30 سنة.²⁹

وفي المغرب يُلاحظ إلى حدود الساعة اختلاف، حتى داخل الأوساط الرسمية، فيما يخص تحديد الفئة العمرية المشمولة بوصف الشباب، ففي الوقت الذي تحددت فترة الشباب بمناسبة تحديد الحصة المخصصة لهم في انتخابات 25 نوفمبر 2011 بين 18 و40 سنة،

نجد أن المندوبية السامية للتخطيط استندت إلى التعريف الأممي في إصدار لها بعنوان "الشباب في أرقام"، حيث أكدت أن الانتقال إلى سن الرشد لا يكتمل بتاتا قبل سن 24 ربيعاً. ومن جهة أخرى نجد وزارة الشباب والرياضة وظفت التعريف الذي تبنته مجموعة من الدول، وحددت فترة الشباب بين 15 و29 سنة، وذلك منذ الاستشارة الوطنية الأولى لسنة 2001، وتبنت نفس التعريف في تقريرها الأخير حول "النهوض بفرص ومشاركة الشباب" المنجز في الفترة 2009-2010، هذا في الوقت الذي سمحت فيه بتجاوز عتبة 29 سنة في استراتيجيتها الأخيرة خاصة في أوساط الفئات المحرومة.³⁰ هذا على المستوى الرسمي، أما على المستوى غير الرسمي فهناك اختلاف بين الباحثين في تحديد الفترة العمرية للشباب، وجدير بالذكر هنا أن أغلب المنظمات الشبابية المغربية طالبت برفع سن الشباب إلى 35 سنة.

تعريف مصطلح المشاركة السياسية

هناك عدة تعاريف للمشاركة السياسية، فهناك من ربطها بمنح الفرصة للمواطن للإسهام في صنع الأهداف العامة في المجتمع، وتحديد أفضل الوسائل لإنجازها³¹، وهناك من ربطها بالتأثير في القرار الحكومي³²، وهناك من أضاف إلى ذلك التأثير في اختيار الحكام³³، وهناك من أكد في تعريفه للمشاركة السياسية على استبعاد العنف واعتماد الحوار³⁴، وسلك الطرق المشروعة³⁵،

³⁰ وزارة الشبيبة والرياضة، نفس المرجع السابق، ص 12.

³¹ المنجي الزيدي، الشباب والتنشئة على قيم المواطنة، ورقة مقدمة إلى مؤتمر قضايا الشباب في العالم الإسلامي: رهانات الحاضر وتحديات المستقبل، تونس، منظمة المؤتمر الإسلامي، 24-26 نوفمبر 2008.

³² Huntington, Samuel P. and Nelson, Jon N. (1976) No Easy Choice: Political participation in developing countries. Cambridge: Harvard University Press. p. 3.

³³ Weiner, Myron (1971) "Political participation: Crises of the political process." Crises and Sequences in Political Development. USA: Princeton University Press. p. 164.

³⁴ كما فعل "الف دارنوف". انظر في هذا السياق: محمد العمراني بوخبزة، "المشاركة السياسية في ظل التحولات السياسية بالمغرب"، مجلة أنفاس حقوقية، العدد الأول، الرباط، 2002، ص: 113.

²⁹ ماجد ملحم أبو حمدان، طرائق التنشئة الاجتماعية الأسرية وعلاقتها بمدى مشاركة الشباب في اتخاذ القرار داخل الأسرة (دراسة ميدانية)، مجلة جامعة دمشق، المجلد 27، العدد الثالث والرابع، 2011، ص: 373. دراسة أوضاع الشباب المغاربة، الصادرة عن الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي، نوفمبر 2012، ص 31.

النساء والشباب في التنمية السياسية للبلاد⁴⁰. ويبدو من خلال تتبع الخطاب السياسي، سواء الرسمي أو غير الرسمي، أن القصد بالمشاركة السياسية للشباب ينحصر أساساً في انخراط الشباب في الأحزاب السياسية، وتمكينهم من التأثير في القرار داخلها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى مشاركتهم في الانتخابات، سواء على مستوى التصويت أو الترشيح.

الانخراط المدني

يُقصد بالانخراط المدني في هذه الدراسة الانتساب إلى مؤسسات المجتمع المدني والمشاركة في النشاطات المدنية التي يقوم بها فاعلوه من منظمات غير حكومية وجمعيات. لذلك يبدو من الضروري ولو بشكل مقتضب تحديد القصد من المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والجمعيات، مع وعينا المسبق بما تثيره تلك المفاهيم، خاصة مفهوم المجتمع المدني، من إشكالات فلسفية وإجرائية عميقة.

تعود جذور مفهوم المجتمع المدني إلى فلاسفة العقد الاجتماعي، الذين تعاملوا مع العلاقات التنسيقية والتعاونية بين الأفراد باعتبارها علاقات منشئة للمجتمع وحافزة لاستقراره، ثم تطور المفهوم تطوراً كبيراً علي يد "هيغل"، الذي ميز بين المجتمع المدني باعتباره تفاعلات تلقائية قائمة على العادات والعرف والتقاليد وبين الدولة بوصفها مجموعة من المؤسسات السياسية والقانونية التي تُمارس في إطارها شبكة العلاقات السابقة⁴¹. والمقصود بالمجتمع المدني حسب "غرامشي"، الذي يعود إليه الفضل في إحياء مفهومه، هو ذلك الفضاء الذي يضم منظمات ونقابات وأحزاب سياسية ومدارس

وهناك من جعل الممارسات المدنية من صلب المشاركة السياسية³⁶. ولأغراض هذا البحث تشير " المشاركة السياسية "إلى" أنشطة الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية والمواطنين الهادفة إلى إحداث تغيير في السياسة سواء بشكل رسمي أو غير رسمي"³⁷.

ويلاحظ في المغرب رغم كثرة الحديث عن المشاركة السياسية للشباب عدم تحديد القصد بذلك. وإذا كان دستور 1996 عرف فراغاً فيما يخص الإشارة إلى مشاركة الشباب، فإن دستور 2011 أوجب على السلطات العمومية اتخاذ تدابير من أجل تعميمها وتوسيعها، لكن دون تخصيص المشاركة السياسية، وإنما الحديث بصفة عامة عن المشاركة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للبلاد³⁸. وإذا كان القانون السابق للأحزاب السياسية الذي صدر سنة 2006 أوجب على الأحزاب السياسية أن تنص في أنظمتها الأساسية على نسبة النساء والشباب الواجب إشراكهم في الأجهزة المسيرة لها³⁹، فإن القانون التنظيمي للأحزاب السياسية الذي صدر سنة 2011 حافظ على هذا المقتضى، كما نص على أن يعمل كل حزب على توسيع وتعميم مشاركة

³⁵ Boukhobza, Mohammed Elamrani (2002) "Political Participation in Light of the Political Changes in Morocco." Journal of Anfas Huquqiyya, no 1. (Arabic) p. 113.

³⁶ فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب صاصيلا، الطبعة الثانية، (لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2006)، ص:301.

³⁷ Khatib, Lina (2013) "Political Participation and Democratic Transition in the Arab World." University of Pennsylvania, Journal of International Law, Vol. 34, no. 2. p. 5.

<http://scholarship.law.upenn.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1042&context=jil>. Accessed 8 October 2015.

³⁸ الفصل 33 من دستور 2011، تمت زيارته بتاريخ 2015/7/10، على الرابط:

<http://www.mcrp.gov.ma/Constitution.aspx>

³⁹ المادة 22 من القانون رقم 36.04 المتعلق بالأحزاب السياسية، الجريدة الرسمية، عدد 5397، بتاريخ 20 فبراير 2006، الصفحة:466. تمت زيارته بتاريخ 2015/7/10، على الرابط:

<http://adala.justice.gov.ma/production/html/Ar/liens/..%5C85261.htm>

⁴⁰ المادة 26 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية، الجريدة الرسمية عدد 5989، بتاريخ: 24 أكتوبر 2011، ص:5172-5180. انظر: (10/7/2015)

<http://www.chambredesrepresentants.ma/ar>

⁴¹ علي الدين هلال و نيفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير، الطبعة الأولى، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 178-180.

وجامعات ووسائل إعلام ورأي عام وغير ذلك من الهيئات التي تتمظهر في شكل شبكة معقدة من الممارسات والعلاقات الاجتماعية بين الأفراد⁴². ويذهب مصطفى كامل السيد إلى أن المجتمع المدني يُستخدم للدلالة على وجود مساحة واسعة من حرية الحركة واستقلال الإرادة للفاعلين الاجتماعيين خارج نطاق سيطرة الدولة. ويتمثل في العديد من المنظمات والروابط الاختيارية التي يقيمها الأفراد على أساس اختياري، تعبيراً عن اهتماماتهم المشتركة. ويربط عزمي بشارة بين مفهومي المجتمع المدني والمواطنة، إذ يقول بعد بحث مستفيض في مفهوم المجتمع المدني: "كان من الأصح أن نترجم "Civil Society" إلى مجتمع المواطنين أو مجتمع مواطني، باللغة العربية. ولكن هذه الترجمة وهي أكثر دقة من مجتمع مدني، قد تزيد من الارتباك نتيجة تعريبها وبعدها عن الأذهان، ولكنها مفيدة للتذكير بمذلولات اللفظ المترجم عن اللاتينية، لتكون حاضرة في الأذهان، إضافة إلى دلالات اللفظ العربي: المدني، والمدنية، والمدينة، والتمدن"⁴³. وانطلاقاً من ذلك يعد التسامح وقبول التعددية والاختلاف في الرأي أحد السمات الرئيسية التي لابد وأن يتسم بها ويقوم على أساسها المجتمع المدني في أية دولة⁴⁴. ويمكن تحديد العناصر المميزة للمجتمع المدني في حرية الاختيار والتطوع والمأسسة والاستقلالية والسلمية، لكن هذه العناصر تعرف على مستوى تطبيقها عدة إشكالات، لا يسمح المقام بمناقشتها. ويُعرف البنك الدولي المنظمات غير الحكومية، والتي هي مكون أساسي من مكونات المجتمع المدني، بأنها مجموعة الجماعات والمؤسسات التي تكون مستقلة تماماً، أو إلى حد كبير، عن الحكومة،

والتي لها أهداف إنسانية أو تعاونية بالأساس أكثر من كونها أهدافاً تجارية. أما الجمعيات فهي مؤسسات لها قوانين منظمة لعملها ومحددة لمجالات نشاطها ولعضوية الأفراد فيها، وهي تنظيمات تطوعية تنشأ بمبادرات شعبية، وتتبنى أهدافاً ثقافية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية.

بادر المغرب إلى سن قانون متقدم للحريات العامة غداة الاستقلال، في شكل ظواهر تهم تأسيس الجمعيات وعقد التجمعات العمومية وتنظيم الصحافة. يتعلق الأمر بقانون 15 نونبر 1958، لكن هذا القانون عرف تراجعاً، سواء على مستوى نصه أو تطبيقه، إلى أن أقر دستور 2011 مجموعة من المبادئ والمقتضيات المتعلقة بالعمل الجمعوي، منها حرية جمعيات المجتمع المدني في ممارستها لأنشطتها، وعدم حلها أو توقيفها إلا بمقرر قضائي، وأن هذه الجمعيات تُساهم في إطار الديمقراطية التشاركية في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية، وكذا في تفعيلها وتقييمها، وأصبح بإمكان الجمعيات تقديم عرائض، الهدف منها مطالبة المجالس المحلية المنتخبة بإدراج نقطة تدخل في اختصاصها ضمن جدول أعمالها⁴⁵.

وعلى أساس هذه المبادئ والمقتضيات الدستورية كان الحوار الوطني حول المجتمع المدني، الذي امتد من 13 مارس 2013 إلى 21 مارس 2014، وشمل سلسلة من اللقاءات التشاورية والندوات العلمية، بمشاركة ما يناهز 10.000 جمعية وهيأة ومنظمة. وقد ترتبت عن هذا الحوار خلاصات مهمة⁴⁶، لكن يلاحظ إلى حدود الساعة تعثر في تطبيقها، خاصة بعد الاستقالة الاضطرارية للوزير المشرف على الحوار.

⁴² أحمد حسين حسن، الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدني، (القاهرة، الدار الثقافية للنشر، 2000)، ص 117-120.

⁴³ عزمي بشارة، المجتمع المدني: دراسة نقدية، الطبعة السادسة، (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يناير 2012)، ص 87.

⁴⁴ مصطفى كامل السيد، مفهوم المجتمع المدني والتحول العالمية ودراسات العلوم السياسية، سلسلة بحوث سياسية (1995)، (القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1995)، ص 15-18.

⁴⁵ انظر الفصول: 12 و 13 و 14 و 15 و 33 و 139 و 146 من دستور 2011، تمت زيارته بتاريخ 2015/7/13، على الرابط:

<http://www.mcrp.gov.ma/Constitution.aspx>

⁴⁶ انظر تقرير تفصيلي لأنشطة الحوار الوطني حول المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة، تمت زيارته بتاريخ 2015/7/9، على الرابط:

<http://www.mcrpsc.gov.ma/FormSc/SCContexteDialogueNational.aspx>

اعتماداً على الانتماء الديني للشباب؟ كيف يُنظر للشباب "الآخر القريب" (الشباب العربي ذي الانتماءات الدينية المختلفة) ومع "الآخر البعيد" (على سبيل المثال الشباب في الغرب).

5. منهجية الدراسة الميدانية

استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، الذي لا يتوقف عند حدود وصف الظاهرة، وإنما يتعدى ذلك إلى تحليلها وكشف أسبابها وتفسيراتها، من أجل الوصول إلى استنتاجات وتوصيات يُستفاد منها في وضع برامج واستراتيجيات وإطلاق مبادرات تُسهم في تحسين الواقع وتطويره. ومن أجل رفع درجة وثوقية نتائج الدراسة، تم اعتماد أسلوب المقابلة بنوعيه؛ الفردية والجماعية، بحيث خست المقابلات الفردية مجموعة من القيادات الشبابية الوطنية والمحلية في المجالين السياسي والمدني، وكانت تلك المقابلات معمقة وموجهة من خلال الاعتماد على أسئلة مفتوحة معدة وفق ترتيب معين (انظر الملحق 1). أما المقابلات الجماعية فقد تمت في إطار مجموعات نقاش بؤرية focus group؛ إن المجموعات البؤرية توفر تفاصيل أدق من تلك التي يوفرها المسح الميداني، فهي لا تساعد فقط على قياس المواقف والآراء، ولكنها تساعد أيضاً وأساساً على فهم محتوى تلك المواقف والآراء، ومعرفة الأسباب الكامنة وراءها، كما أن ما تتيحه تلك المجموعات من تفاعل يُسهم في إعادة تقويم المشاركين لأرائهم ووجهات نظرهم، ويمنحهم فرصة للإسهام باقتراحاتهم وأفكارهم بخصوص موضوع النقاش. وإذا كانت المقابلات الفردية قد همت قيادات شبابية، فإن مجموعات النقاش البؤرية ضمت شباباً تم اختيارهم بشكل عشوائي. وقد تم النقاش داخل هذه المجموعات انطلاقاً من دليل إرشادي تضمن بعض العناصر المفتاح، والتي كان بعضها عبارة عن أسئلة غير مباشرة (انظر الملحق رقم 2)، عكس الأسئلة المباشرة التي كانت موجهة إلى القيادات الشبابية، مع الحرص على وجود تناسق بين أسئلة المقابلات الفردية وأسئلة المقابلات الجماعية. وبالإضافة

من خلال البحوث المكتبية وتحليل الأوضاع، وضعت مؤسسة قرطبة بجنيف مجموعة أولية من نظريات التغيير التي تدعم النتائج الرئيسية التي يمكن توقعها من مشروع يُركز على الشباب ومشاركتهم السياسية. من أجل تقييم صحة نظريات التغيير تلك تم اقتراح الأسئلة البحثية التالية:

إذا أُتيح للشباب التبادل بالانفتاح مع القادة السياسيين والتأثير عليهم، فهل سيكونون على استعداد للمشاركة سياسياً؟ هل يُعتبر الشباب أن المشاركة السياسية شرعية؟ هل المشاركة السياسية من الاهتمامات ذات الأولوية للشباب؟

هل يشارك الشباب حالياً في النشاطات السياسية أو المدنية؟ ما هي أنواع النشاطات الذي ينخرطون فيها حالياً وهل تغير مستوى وشكل انخراطهم نتيجةً "للربيع العربي"؟ هل يشعر الشباب بأن تلك النشاطات تُعد وسائل مفيدة لتعزيز آليات سياسية أكثر انفتاحاً ومسؤولية وفعالية؟ هل الشباب المُنخرط في السياسة أو العمل المدني أقل عرضةً لدعم أو للمشاركة في أعمال العنف؟

هل الشباب على استعداد للدخول في حوار مع صانعي القرار، الأطراف الفاعلين الرئيسيين الآخرين؟ ما هي المهارات التي قام الشباب بتطويرها والتي تسمح لهم بالدفاع عن حقوقهم بطريقة غير عنيفة؟ ما هي الكفاءات التي يحتاجون لاكتسابها أو لتعزيزها من أجل التعبير عن همومهم وآراءهم لصناع القرار بطريقة فعّالة وبناءة؟

كيف ينظر الشباب لأنفسهم كمجموعة اجتماعية؟ ما هي عوامل الانقسام والارتباط الرئيسية المتصورة في أوساط الشباب؟ هل شبكات / مجموعات الشباب تُشجع على إدماج النساء، الشباب الإسلامي والإثني، الديني، والأقليات الأخرى؟ هل هناك وجهات نظر متباينة بشأن الانخراط المدني والمشاركة السياسية

إلى المقابلات كانت الملاحظة المباشرة لبعض أنشطة وتفاعلات الشباب المتعلقة بالمشاركة السياسية والانخراط المدني، من خلال رصد بعض مبادراتهم وتفاعلاتهم، خاصة في المواقع الاجتماعية على شبكة الأنترنت. وهذه الدراسة، وإن كانت تستحضر بعض المعطيات الإحصائية والكمية الهامة، فإنها لا تربط أهميتها بذلك، على اعتبار أن المنهجية المعتمدة تجعلها في خانة الدراسات الكيفية أو النوعية، وليس في خانة الدراسات الكمية.

وقد بلغ عدد المقابلات الفردية 17 مقابلة، همت قيادات شبابية وطنية ومحلية في المجالين السياسي والمدني من مجموعة من المدن. ورغم وجود أغلب القيادات الشبابية في محور الرباط البيضاء، فإن ذلك لم يمنع من مقابلة بعض القيادات الشبابية في مدن أخرى، مراعاة للتنوع الجهوي أساسا، كما يوضح ذلك الجدول الآتي:

جدول 1 : المشاركون في المقابلات الفردية

الاسم	الصفة	المدينة	تاريخ إجراء المقابلة
جمال كريمي بنشقرون	الكاتب العام لمنظمة الشبيبة الاشتراكية	الرباط (عاصمة المغرب توجد في الوسط على الساحل الأطلسي).	2015-6-4
محمد بن عربية	عضو المكتب التنفيذي للشبيبة الاستقلالية	الدار البيضاء (هي أكبر مدينة في المغرب. تقع على الساحل الأطلسي على بعد حوالي 95 كم جنوب العاصمة المغربية الرباط)	2015-6-1
بوغالبي آمنة	عضو الشبيبة الطليعية وفاعلة جمعية وناشطة بارزة في حركة 20 فبراير	الرباط	2015-9-19
منير الجوري	مسؤول شبيبة جماعة العدل والإحسان	تمارة (مدينة صغيرة قريبة من مدينة الرباط)	2015-6-5
أوالحسن نورالدين	كاتب محلي لشبيبة العدالة والتنمية	طاطا (مدينة في الجنوب الشرقي للمغرب)	2015-5-16
كريم العميم	ناشط معروف في حركة 20 فبراير	الرباط	2015-5-24
إدريس بوطاردة	ناشط في حركة 20 فبراير ومعتقل سابق	الرباط	2015-5-24
مصطفى كمرى	شاب قيادي بالحزب الاشتراكي الموحد	الرباط	2015-5-24

2015-6-3	المضيق (مدينة في شمال المغرب على ساحل البحر الأبيض المتوسط)	كاتب محلي سابق للجمعية المغربية لحقوق الإنسان	يحي البياري
2015-6-4	الدار البيضاء	الكاتب العام لمجلس دار الشباب بدرب غلف والكاتب العام لجمعية الضحى للتربية والتنشيط الثقافي	هشام الشولادي
2015-5-18	الناظور (مدينة في أقصى الشمال الشرقي للمغرب)	عضو فرقة وطنية لمنظمة الكشاف المغربي	خالد بنحمان
2015-6-5	أكادير (مدينة في جنوب المغرب ويتحدث أغلب سكانها بالأمازيغية)	عضو المكتب التنفيذي للمركز المغربي لحقوق الإنسان	الحسن بيان
2015-5-17	العروي (مدينة في شمال المغرب)	ناشط في الحركة الأمازيغية	عبد الصمد المجوطي
2015-6-6	المضيق	ناشط بارز في حركة 20 فبراير	هشام بنسالك
2015-5-22	سطات (مدينة داخلية في الوسط تقع بين مراكش والدار البيضاء)	عضو المكتب الوطني للشبيبة الاتحادية	أنس الدرقاوي
2015-6-5	طاطا	نائب الكاتب الإقليمي لفرع الشبيبة المدرسية	حسن علوي
2015-6-1	البيضاء	عضو لجنة الإشراف الشبابي للجنة التحضيرية لحزب الأمة	عبد الرحمن المغازلي

أما مجموعات النقاش البؤرية فقد همت شبابا بين سن 18 و30 سنة. وتراوح عدد المشاركين في كل مجموعة بين 7 و13 مشاركا، وتمت مراعاة التنوع من حيث الحيثية الاجتماعية والمستوى الدراسي والجنس، ونظمت مجموعات النقاش في مجموعة من المناطق انطلاقا من معايير كان أهمها مراعاة التنوع الجهوي، كما يوضح ذلك الجدول الآتي:

جدول 2 : توزيع المجموعات البؤرية

المنطقة	عدد المشاركين		التاريخ
	الذكور	الإناث	
الدار البيضاء (الحي المحمدي وسيدي مومن)	5	5	2015-6-2
الدار البيضاء (حي المعاريف)	4	3	2015-6-2
طنجة (مدينة توجد بشمال المغرب)	5	2	2015-5-24
مراكش (مدينة توجد بجنوب المغرب)	5	5	2015-6-1
أكادير (الزيتن - بئر انزران - أسكا)	6	4	2015-6-8
القنيطرة (تقع شمال العاصمة الرباط)	8	5	2015-5-29
سطات	7	2	2015-5-20
بنسليمان وجمعة مليلة (في الشمال الغربي للمغرب)	8	5	2015-6-1
المضيق	4	3	2015-5-22
أكادير (الحاجب - الداركة)	6	4	2015-6-8
الناظور	4	5	2015-5-19
المجموع	62	43	
150			

6. نتائج الدراسة: عرض وتحليل

انطلاقاً من القضايا التي كانت مدرجة للنقاش في المجموعات البؤرية ومن أسئلة المقابلات المعمقة مع القيادات الشبابية، والتي تمحورت أساساً حول مشاركة الشباب في النشاطات السياسية والمدنية، من خلال رصد مجموعة من المؤشرات المتعلقة بذلك، كالانتماء إلى الأحزاب السياسية والمشاركة في الانتخابات والانخراط في جمعيات المجتمع المدني واستعمال المواقع الاجتماعية في التفاعل السياسي ومدى تمثل السلوك المدني السلمي في التغيير (انظر الملحق 2)، خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والمقترحات، نخص هذا المحور لعرض النتائج وتحليلها، أما الاستنتاجات والمقترحات فسيضمنها المحور الأخير.

1.6 الشباب والأحزاب السياسية

أفادت إحصائيات سابقة للمندوبية السامية للتخطيط في المغرب أن 70% من الشباب لا يثقون في جدوى العمل السياسي، و5% يؤمنون بالعمل الحزبي، و1% فقط يزاولون الفعل السياسي من داخل الهيئات السياسية⁴⁷. ويبدو بعد مرور خمس سنوات عن انطلاق الربيع العربي، أن هذه الوضعية، خاصة في بعض الجوانب، لم تتغير كثيراً، فمن خلال النقاش في المجموعات البؤرية تأكد أن كل المشاركين لا يعرفون عدد الأحزاب السياسية بالضبط، لكنهم يعرفون أنها كثيرة، ويحصرونها بين 24 و42 حزبا سياسيا. ولا يتجاوز عدد الأحزاب السياسية التي يعرفونها في الغالب خمسة أحزاب سياسية، واختلف تحديد هذه الأحزاب السياسية بين المجموعات، لكن كان من أكثر الأحزاب السياسية ترددا حزبي العدالة والتنمية والاستقلال. ولم يستطع إلا

10 مشاركين من مجموع 105 مشارك تحديد الأحزاب السياسية المشاركة حاليا في الحكومة. وحتى بالنسبة للأحزاب السياسية المعروفة لوحظ من خلال النقاش عدم قدرة المشاركين على التمييز بين إيديولوجيات وبرامج هذه الأحزاب السياسية، باستثناء بعض التمييزات العامة، خاصة بين حزبي العدالة والتنمية والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

وفقط أربعة شباب من مجموع المشاركين ينتمون إلى أحزاب سياسية، وكلهم انتموا بعد سنة 2010، وأعزى الباقون عدم انتمائهم لمجموعة من الأسباب، يمكن ترتيبها على الشكل الآتي:

- غياب الثقة في الأحزاب السياسية؛
- غياب الديمقراطية الحقيقية، سواء في المحيط السياسي أو داخل الأحزاب السياسية؛
- غياب الظروف المجتمعية المساعدة على الانخراط في الأحزاب السياسية؛
- غياب التشجيع على الانخراط في الأحزاب السياسية؛
- غياب الوقت الكافي بسبب الانشغال بالدراسة في الغالب؛
- غياب الرغبة في العمل الحزبي.

وباستثناء محمد (20 سنة) من مدينة المضيق الذي قال: "أرفض رفضا مطلقا الانتماء لأي حزب سياسي لعدم إيماني بالبيروقراطية في التنظيمات الحزبية"، عبر الباقون عن استعدادهم للانضمام إلى الأحزاب السياسية إذا تغيرت بعض الأسباب والظروف، يقول سعيد (25 سنة) من جمعة مليلة: "إذا توفرت الديمقراطية الحقيقية يمكن الانتماء"، وعبر مجموعة من الشباب عن استعدادهم للانتماء لأحزاب سياسية بعد إنهاء الدراسة والحصول على العمل والاستقرار.

هكذا يتأكد من مخرجات النقاش أن فكرة الانتماء للأحزاب السياسية ليست مرفوضة لدى الشباب بشكل مبدئي، ولكن بسبب بعض العوامل إما الذاتية والموضوعية، ويمكن إيعاز ضعف المعرفة بهذه الأحزاب

⁴⁷ يونس بلفلاح، عزوف الشباب المغربي عن المشاركة السياسية، العربي الجديد، تمت زيارته بتاريخ 2015/9/15، على الرابط:

<http://www.alaraby.co.uk/opinion/2015/4/1/عزوف-الشباب>
المغربي-عن-المشاركة-السياسية

السياسية(عددها، موقعها، برامجها...) إلى موقف واع ومؤسس برفضها. يقول منير الجوري (مسؤول قطاع الشباب لجماعة العدل والإحسان): "رفض الشباب للعمل السياسي مرتبط أساساً ببنية العمل السياسي بالمغرب من خلال عدة مستويات، منها على مستوى الأحزاب غياب الديمقراطية الداخلية وارتباطها القوي بالنظام وعدم تجاوب أطروحاتها السياسية مع رؤية الشباب و تهميش الشباب والنظر إليه بمنطق الكتلة الانتخابية". وهناك من يرى في عدم التجاوب هذا نوعاً من القطيعة، التي يمكن أن تؤدي إلى اصطدام جديد بالمغرب، في هذا الصدد يقول الإعلامي الشاب محمد لعبيدي: "يكفي إلقاء نظرة سريعة على ما يتداوله الفاعلون الشبكيون داخل مواقع التواصل الاجتماعي، وسنهمهم، حينها، حجم القطيعة التي يعيشها الفاعل السياسي التقليدي، الذي يخالف توجهه وبنيته الفكرية، ما يصبو إليه شباب الحراك المغربي، حيث لا يزال هذا الفاعل السياسي يكرس عدة تجليات وممارسات، من شأنها، أن تفرز في الأخير اصطداماً آخر وثانياً بين مكونات المجتمع المغربي"⁴⁸.

وبالإضافة إلى مشكل غياب الثقة الذي يعتبر أكبر عائق يحول بين الشباب والانخراط في الأحزاب السياسية، هناك ضعف ملحوظ في القدرة الاستقطابية للشباب من قبل الأحزاب السياسية، هذا ما أكدته أغلب القيادات الشبابية، فمن مجموع 39 حزبا سياسيا لا يتوفر إلا 16 حزبا على منظمات شبابية حزبية، ومن هذه التنظيمات الشبابية الحزبية، لا تنشط بصفة منتظمة إلا أربع منظمات. كما أن هناك ضعفا ملحوظا في تقدير الشباب داخل الأحزاب السياسية، يقول كريم العميم (ناشط معروف في حركة 20 فبراير): "أنا الآن جمدت نشاطي بالحزب الاشتراكي الموحد الذي انتميت إليه بعد تراجع حركة 20 فبراير، والسبب أنني لاحظت أن العمل الحزبي

يحد من طموحات الشباب"، وحسب كريم دائما، هناك مجموعة من الشباب التحقوا ببعض الأحزاب السياسية بعد تراجع حركة 20 فبراير، خاصة حزب الاصالة والمعاصرة الذي اجتهد في استقطابهم عبر "إغراءات معينة"، لكنهم الآن ينسحبون بسبب ما وجدوه من تهميش وإقصاء. نفس الأمر أكدته قيادات شبابية أخرى. ويلاحظ بصفة عامة أن انتماء بعض الشباب للأحزاب السياسية لا تحكمه في الغالب اعتبارات إيديولوجية وسياسية، وهذا ما أكدته الانتقالات المتعددة والمتبادلة للشباب بين الأحزاب السياسية قبيل الانتخابات المحلية بتاريخ 4 سبتمبر / أيلول 2015⁴⁹.

وضعف الانتماء إلى الأحزاب السياسية لا يقتصر على المغرب، وإنما يشمل باقي بلدان العالم العربي ويطلق عموم المواطنين، فحسب المؤشر العربي 2014 الذي يصدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فإن 13 في المئة فقط ينتمون إلى أحزاب سياسية، في حين أن 51 في المئة لا ينتمون لأي حزب سياسي ولا يوجد أي حزب سياسي يمثلهم⁵⁰. ولا تنحصر أسباب ضعف الانتماء السياسي لدى الشباب المغربي في الأسباب السياسية، بل هناك أسباب اقتصادية واجتماعية. ويكون لهذه الأسباب لدى بعض الشباب أولوية عن الأسباب السياسية، يقول ياسين (25 سنة) من الدار البيضاء: "حينما أستقر في العمل يمكن أن أفكر في العمل السياسي"، ونفس الأمر أكدته مجموعة من الشباب في مناطق أخرى بعبارات مختلفة. وذهبت معظم القيادات الشبابية إلى أن بعض العوامل الاقتصادية والاجتماعية لها تأثير سلبي على المشاركة السياسية بصفة عامة، فحسب محمد بن عربية (عضو المكتب التنفيذي للشبيبة الاستقلالية)

⁴⁹ حسن الأشرف، الشباب يبذلون انتماءاتهم الحزبية، العربي الجديد، تمت زيارته بتاريخ 2015/9/15، انظر الرابط:

<http://www.alaraby.co.uk/politics/2015/4/6/المغرب-الشباب-يبدلون-انتماءاتهم-الحزبية>

⁵⁰ المؤشر العربي 2014، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص: 169. تمت زيارته بتاريخ 2015/7/20، انظر الرابط:

<http://www.dohainstitute.org/file/Get/8e6e492d-62bc-4f6d-9792-45440ac7b9c8.pdf>

⁴⁸ محمد لعبيدي، في ذكرى 20 فبراير .. ماذا تحقق؟، العربي الجديد، تمت زيارته بتاريخ 2015/9/14، انظر الرابط:

في ذكرى 20-فبراير -2015/2/11- <http://www.alaraby.co.uk/opinion/2015/2/11/في-ذكرى-20-فبراير-2015-2-11-ماذا-تحقق>

يُلاحظ: "أن حركة 20 فبراير حققت انتعاشة وتزايداً في الاهتمام بالعمل السياسي، لكن السياسة التي نهجتها الحكومة، خاصة على مستوى التشغيل، أدت إلى التراجع"، وحسب بنشقرن كريمي جمال (الكاتب العام للشبيبة الاشتراكية): "ظواهر البطالة والفقر والجريمة والمخدرات والفساد والدعارة في الحقل الجامعي كلها أثرت على العمل السياسي، يضاف إلى ذلك التكنولوجيا الحديثة وما وفرته من عالم افتراضي أصبح الشباب يجدون فيه متعتهم عوض عالم الواقع".

2.6 الشباب والانتخابات

من أصل 105 من المشاركين في المجموعات البورية فقط 15 سبق لهم أن شاركوا في حملة انتخابية، و11 منهم فعلوا ذلك للحصول على مقابل مادي، عادة ما يتراوح بين 50 و200 درهم. و5 ممن سبق لهم أن شاركوا في حملة انتخابية -ضمنهم 3 شاركوا بدافع المقابل المادي- عبروا عن نيتهم في عدم المشاركة مستقبلاً بسبب تطور وعيهم وعدم حاجتهم للمقابل المادي. وأغلب الذين لم يشاركوا أرجعوا ذلك إلى عدم ثقتهم في العملية الانتخابية وإلى عدم وفاء المرشحين بوعودهم. يقول عبد الرحيم (28 سنة) من مراكش: "لا أشارك في أي حملة انتخابية لأن المرشحين لا يخدمون إلا مصالحهم". وقد تكررت هذه العبارة بصيغ مختلفة في كل حلقات النقاش. وأبدى بعض الشباب الرغبة للمشاركة في حملة انتخابية مستقبلاً إما بدافع خوض التجربة أو الحصول على مقابل مادي. هكذا يتأكد أن المشاركة الضعيفة أصلاً للشباب في الحملات الانتخابية لم تكن نتيجة إيمان ببرنامج انتخابي أو اقتناع بخطط إيديولوجي أو سياسي لحزب سياسي ما بقدر ما كانت في الغالب بسبب دافع مالي، مما يؤكد تأثير المال في الانتخابات بالمغرب من جهة أولى، ويؤكد من جهة ثانية تأثير الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية على الاختيارات والاقتناعات السياسية للشباب. يقول أو الحسن نور الدين (الكاتب المحلي لشبيبة العدالة والتنمية بمدينة طاطا): "المتأمل في واقع الشباب المغربي اليوم يرى أن نسبة لا يستهان

بها تعيش فراغاً على جميع المستويات، فعلى المستوى السياسي نجد أن هذه الشريحة أصبحت ورقة رقمية في العملية الانتخابية، وكنطرة عبور لوبيات الفساد إلى قبة البرلمان".

بخصوص سؤال حول طبيعة الانتخابات المزمع تنظيمها قريباً بالمغرب، أجاب أغلب المشاركين بأنها انتخابات محلية، لكن دون القدرة على التمييز بشكل دقيق بين الانتخابات التشريعية والانتخابات المحلية، اللهم بعض العبارات العامة من قبيل أن الانتخابات التشريعية تتم على المستوى الوطني، والمحلية تتم على المستوى المحلي، بل أغلب المشاركين تحدثوا فقط عن انتخابات جماعية، دون إشارة إلى انتخابات العمالات والأقاليم والانتخابات الجهوية⁵¹. وهذا يؤكد مرة أخرى ضعف التأطير السياسي للشباب.

وفيما يتعلق بالتسجيل في اللوائح الانتخابية أكد ما يزيد عن ثلث المشاركين تسجيلهم، وحوالي نصف المسجلين فعلوا ذلك عن طريق الأنترنت، أما دواعي التسجيل فتلخصها المقولات الآتية:

- "التسجيل في اللوائح الانتخابية حق وواجب وطني؛"
- "حتى لا يضيع صوتي؛"
- "لأتمكن من الحصول على وثائقي الإدارية"
- "لأحصل على مقابل مادي عند التصويت".

وتكمن أسباب عدم التسجيل في اللوائح الانتخابية في عدم الثقة في العملية الانتخابية. تقول سناء من الدار البيضاء: "الانتخابات لا تكون إلا شكلية الفائزون يكونون محددين مسبقاً". مجموعة من الشباب يختلفون مع سناء لكنهم مع ذلك يدافعون عن موقفهم في عدم التسجيل بسبب غياب الثقة في الأحزاب السياسية وغياب المرشح المناسب. ومن الشباب من لا يرى أي جدوى في الانتخابات، يقول محمد (26 سنة)

⁵¹ من المنتظر أن ينطلق في سبتمبر / أيلول 2015 مسلسل انتخابي يهم انتخابات الجماعات الترابية (المحلية) التي تخص: الجماعات، والعمالات والأقاليم، والجهات.

السكان⁵³، إذ تذهب بعض التقديرات إلى أن ما يزيد عن 10 ملايين مواطن ممن لهم حق التصويت غير مسجلين في اللوائح الانتخابية، ولا تشكل نسبة الشباب بين 18 و24 سنة سوى 7 في المئة من مجموع الناخبين المسجلين⁵⁴، مما يؤكد ضعف المشاركة الفعلية للشباب في انتخابات الجماعات الترابية (الانتخابات المحلية) التي ستنظم بتاريخ 4 سبتمبر/ أيلول 2015⁵⁵.

3.6 الشباب وحركة 20 فبراير

قال أغلب المشاركين في حلقات النقاش أنهم سمعوا بحركة 20 فبراير، وأغلبهم يعرف سنة تأسيسها، لكن لم يشارك منهم في تظاهراتها إلا عدد محدود. ومن خلال النقاش تبين أن أسباب عدم المشاركة تكمن بدرجات متفاوتة في الأسباب الآتية:

- الخوف من تدخل القوات العمومية؛
- عدم الاقتناع بالحركة؛
- صغر السن آنذاك؛
- عدم المعرفة بمطالب الحركة؛
- لأنها حركة محظورة؛
- غياب الرغبة؛
- الانشغال بالدراسة؛
- بُعد أماكن التظاهر؛
- وجود ملحدين بالحركة.

⁵³ حسب الإحصاء العام الذي قامت به المندوبية السامية للتخطيط فقد بلغ عدد السكان القانونيين للمغرب في فاتح سبتمبر 2014: 33.848.242 نسمة، منهم 33.762.036 مغربي و86.206 أجنبي.

⁵⁴ اللوائح الانتخابية العامة، المملكة المغربية. تمت زيارته بتاريخ 20/6/2015، على الرابط:

https://www.listeselectorales.ma/statistiques_TA.html

⁵⁵ يعتمد المغرب نظام التسجيل الإرادي l'inscription volontaire، الذي يتطلب تقدم الشخص المعني بطلب إلى الجهة الإدارية المختصة لإدراج اسمه في اللوائح الانتخابية، وليس التسجيل التلقائي l'inscription automatique، بتسجيل كل من توفرت فيه الشروط تلقائياً، مما يعني أن نسبة المشاركين ستحسب من عدد المسجلين في اللوائح الانتخابية، الذي يبقى في جميع الأحوال دون العدد الحقيقي للناخبين الذين لهم حق التصويت.

من مدينة سطات:" لا أعرف لماذا نُضيع المال والوقت مع الأحزاب في الانتخابات وجمالة الملك هو الذي يقوم بكل الإصلاحات"، وعبر بعض الشباب غير المسجلين عن رغبتهم في التسجيل مستقبلاً إذا تأكد لهم أن صوتهم سيكون له تأثير، وفي المقابل قال بعض الشباب المسجلين أنهم لا ينوون الذهاب إلى التصويت، ومنهم من قال إنه سيذهب لكنه سيدلي بورقة ملغاة، في حين أكد أغلب المسجلين في اللوائح الانتخابية أنهم لم يقرروا بعد هل سيصوتون أم لا. وتبين من خلال النقاش في أغلب الحلقات أن الشباب يعرفون أهمية الانتخابات في ترسيخ الديمقراطية من الناحية النظرية، لكنهم غير راضين عن الكيفية التي تجري بها الانتخابات في المغرب، يقول صلاح (21 سنة) من طنجة في رده على من يحاول إقناعه بالمشاركة في الانتخابات: "انظر إنهم يبيعون ويشتررون من الآن بخصوص الانتخابات المقبلة". ويبدو أن إدراك بعض الشباب -خاصة المتعلم- لأهمية الانتخابات من الناحية النظرية وعدم المشاركة فيها عملياً، بسبب بعض الممارسات والاختلالات المرتبطة إما بطبيعة النظام السياسي أو بطبيعة العملية الانتخابية، موقف مشترك بين الشباب على المستوى العربي، وبصفة أخص على مستوى المغرب العربي، فقد أكدت دراسة ميدانية حديثة بخصوص مشاركة الطلاب في الانتخابات الرئاسية بالجزائر، أن هناك موقفاً إيجابياً لدى فئة الشباب الجامعي بخصوص المشاركة في الانتخابات الرئاسية، وهناك وعي سياسي بأهميتها بصفاتها أداة ديمقراطية، لكن هذا الموقف الإيجابي لم يتحول إلى مشاركة فعلية بسبب فقدان الثقة والتزوير وعدم صدقية الخطاب السياسي⁵².

وحسب الإحصاءات الرسمية لوزارة الداخلية فإن عدد المسجلين في اللوائح الانتخابية المحصورة في 15 أبريل 2015 بلغ: 14.303.140، وهو رقم يبقى متواضعا بالمقارنة مع عدد من لهم حق التصويت من مجموع

⁵² عبد الحليم مهورباشة، اتجاهات فئة الشباب الجامعي نحو المشاركة في الانتخابات الرئاسية في الجزائر، سياسات عربية، العدد 13 (مارس 2015)، ص: 106.

وتقول سهيلة (21 سنة) من الناظور: "ثقافة المنطقة لا تسمح للمرأة بالمشاركة"، وأيدتها ثلاث شابات من نفس المجموعة، بينما قال كل الذين شاركوا أنهم فعلوا ذلك من أجل التغيير. وبخصوص مآل حركة 20 فبراير، فأغلب المشاركين قالوا لا علم لهم، في حين ذهب بعضهم إلى أنها تحولت إلى جمعية، وكان رأي آخرين، لكن بنسبة أقل، أنها تحولت إلى حزب سياسي.

وذهبت كل القيادات الشبابية، بدون استثناء، إلى أن الربيع العربي وحركة 20 فبراير بالمغرب، كان لهما أثر إيجابي على اهتمام الشباب بالعمل السياسي، يقول خالد بنحمان (عضو فرقة وطنية لمنظمة الكشف المغربي): "الربيع العربي بالتأكيد عجل بالثورة الشبابية ورفع من اهتمام الشباب بالسياسة"، ويقول عبد الصمد المجوطي (ناشط في الحركة الأمازيغية ونائب رئيس جمعية تامزغا): "كان للحراك الديمقراطي آثار إيجابية على تعزيز الوعي السياسي للشباب، من خلال نقاشات حول الثروة والقيم".

ويرى مصطفى كمرى (شاب قيادي في الحزب الاشتراكي الموحد) أن اهتمام الشباب بالسياسة لم يبدأ مع الربيع العربي، وإنما كان هذا الأخير فرصة لظهوره بقوة، ف"الشباب كان دائما مهتما بالسياسة، وكمثال على ذلك دور الشباب في انتفاضة سيدي إفني، وأيضا الشباب كان لهم دور في مراقبة انتخابات 2007 و2009"، نفس الأمر أكده قياديون آخرون، خاصة من الذين لا ينتمون إلى الأحزاب السياسية، يقول القيادي الشاب منير الجوري: "الشباب لم يكن في أي وقت من الأوقات غائبا عن السياسة، إنما عزوفه عن العمل السياسي ارتبط بغياب أطر للممارسة السياسية التي تستطيع استيعاب طروحاته ونظراته للعمل السياسي كما يريده ويرتاح له، سواء على مستوى المواقف والاتجاهات أو على مستوى الديمقراطية الداخلية والتدبير أو على مستوى مكانة الشباب داخل الإطارات القائمة". ويقول الحسن بيان (عضو المكتب التنفيذي للمركز المغربي لحقوق الإنسان): "لا أحد ينكر أن لأحداث الربيع العربي أثر إيجابي في مصالحة الشباب مع العمل السياسي بعد عزوفه عنه

لسنوات خلت، وفي حقيقة الأمر لم يكن الشباب عازفا إلا عن الأحزاب التي تنظر إليه كخزان أصوات وتؤثت به ديكور هياكلها، في الوقت الذي تمعن في تهميشه خوفا من مزاحمة نخبها التقليدية على كراسي المسؤولية في الحزب والسلطة".

لكن مع ذلك، لوحظ أن أغلب القيادات الشبابية تحدثت عن تزايد الاهتمام السياسي، ولم تحدث كثيرا عن تطور الفعل السياسي، الذي ظل محدودا، خاصة بالنظر إلى ما آلت إليه حركة 20 فبراير. يقول القيادي الشاب بنشقرن كريمي جمال: "الشباب الذي تحرك بشكل جيد في العالم الافتراضي، لم تكن له خطة محكمة للتنزيل الميداني في عالم الواقع". وبالإضافة إلى تزايد الاهتمام السياسي، كانت لحركة 20 فبراير، إيجابيات أخرى تتمثل في مجموعة من المكاسب والمهارات التي طورها الشباب، ومن الملاحظ أن حتى أولئك الذين لم ينخرطوا في حركة 20 فبراير بقوة، أقروا بتلك الإيجابيات، وهي:

- كسر حاجز الخوف لدى الشباب المشارك في الحركة؛
- خوض نقاشات سياسية بدون خطوط حمراء؛
- تعلم بعض أبجديات القيادة والتنظيم؛
- اكتساب بعض أبجديات الحوار السياسي؛
- تحقيق حد من التعارف والتنسيق بين شباب ينتمون إلى مشارب إيديولوجية وسياسية مختلفة؛
- اكتساب حد من الجرأة والقدرة للتعبير عن المواقف السياسية؛
- اكتساب قدر من القدرة التواصلية والإقناعية؛
- إبداع في مجموعة من الفنون؛ خاصة الشعر والأغنية والمسرح؛
- إبداع أشكال جديدة للتعليم والتكوين.

يقول هشام الشولادي (الكاتب العام لمجلس دار الشباب بدرب غلف): "حتى بعد أفول نجم حركة 20 فبراير فقد أبدع الشباب أشكالا أخرى للتعبير عن رأيهم في العديد من القضايا: المسرح "المحكور" -المحتقر-

جماعة العدل والإحسان من حركة 20 فبراير تراجعت هذه الأخيرة بشكل ملحوظ، وبقي قلة من الشباب يحظرون أنشطتها التي أصبحت تقتصر على بعض المناسبات، في حين ارتقى شباب آخر- حسب القيادي الشاب مصطفى كمرى- في أحضان بعض الأحزاب "المخزنية" بحثا عن تحقيق مصالحهم الشخصية، لكن سرعان ما انسحبوا منها بعد أن لا حظوا أن تلك "الأحزاب لم تف بوعودها معهم"، وفضل شباب آخر الاهتمام بمساره الشخصي، مكثفيا في أحسن الأحوال بحضور في العالم الافتراضي أو ببعض الأعمال الإشعاعية في العمل الجماعي.

4.6 الشباب والعمل الجماعي

تبين من خلال المجموعات البؤرية أن عدد المنخرطين في جمعيات المجتمع المدني يشكل ضعف المنخرطين في الأحزاب السياسية، لكن دون أن ينفي ذلك الضعف العام في انخراط الشباب في العمل الجماعي. ولا يقتصر ذلك أيضا على الشباب بل يشمل عموم المواطنين، وهذه حالة أخرى من حالات التشابه في العالم العربي، فحسب المؤشر العربي 2014، فإن 87 في المئة أفادوا أنهم غير منتمين إلى جمعيات أو نقابات أو أندية ثقافية⁵⁸. وفيما يخص تفضيل بعض الشباب للعمل الجماعي على العمل في الأحزاب السياسية، تبين من خلال النقاش أن من أهم الأسباب بعض التمثيلات السلبية حول السياسة والعمل السياسي، من قبيل أن السياسة تقترب بالخديعة والمكر، وأن السياسة صعبة ولها أصحابها، في حين يبقى العمل الجماعي عمل تطوعي وخيري في الغالب. وحسب بعض القيادات الشبابية تبقى من أهم الأسباب أن الجمعيات ليست لها نفس الصورة السلبية التي توجد للأحزاب لدى المواطنين، وفيها من التنوع ما يتناسب مع الميولات المختلفة للشباب. ويقول القيادي الشاب محمد بن عربية: "شباب الثمانينات ليس هو

وهو عبارة عن وصلات مسرحية تؤدي في الهواء الطلق والساحات العمومية تناقش قضايا ذات راهنية. "أجي نقرأو" -تعالى لنقرأ- عبارة عن دعوة للقراءة وتبادل الكتب في الساحات العمومية". ويقول كريم لعميم (الشاب القيادي في حركة 20 فبراير): " متى كانت الفلسفة تناقش في الأزقة، حتى حققنا ذلك من خلال حلقات "الفلسفة في الزنقة/الزقاق" التي نُظمت في كل من الدار البيضاء والرباط والقنيطرة ومراكش وأكادير". كانت تلك أهم المكاسب والمهارات، التي طورها الشاب المغربي إبان الحراك العربي، لكن درجة الاستفادة منها تختلف بين الشباب باختلاف درجة الانخراط في الحراك من جهة أولى، والقابلية والاستعداد الفردي من جهة ثانية. وفي جميع الأحوال تبقى تلك المكاسب والمهارات حسب القيادات الشبابية في حاجة إلى دعم وتوسيع دائرة الشباب المتمكن منها.

إن ما تحقق من اهتمام ووعي سياسي لدى الشباب بفضل حركة 20 فبراير لم يتحول حسب القيادات الشبابية إلى فعل سياسي مؤسس ومُستمر، بل هناك من تبنى الرأي الذي يقول: أن "إنزال الأحزاب داخل الحركة لم ينقل إليها فاعلية تنظيمية وقدرة على التعبئة كما حدث في تجارب دول أخرى، بقدر ما نقل إليها مشاكل الديمقراطية الداخلية الغائبة عن العديد من الأحزاب من جانب، والصراعات فيما بينها من جانب ثان⁵⁶". وباستثناء التظاهرات في الشارع التي حققت ضغطا على النظام السياسي ليقوم ببعض التغييرات، فإن كثيرا من شباب الحركة اليوم، خاصة الذي لم تكن له حاضنة سياسية، يعيش حالة من التيه واليأس، بعد أن لاحظ أن الكثير من مطالب حركة 20 فبراير لم تتحقق، ورأى كيف أن السلطوية تعود بقوة، ومن هؤلاء الشباب من هم اليوم في السجن، ليس باعتبارهم معتقلين سياسيين، ولكن مجرد معتقلي حق عام⁵⁷. فبعد أن انسحبت

⁵⁶ محمد الخضير، حركة 20 فبراير المغربية: الشباب يثورون والإسلاميون يحكمون، مجلة بدايات، العدد الثاني، (صيف 2012)، ص: 21.

⁵⁷ يقبع إلى اليوم في السجن حوالي 20 ناشطا سابقا في حركة 20 فبراير لكن بتهم تندرج كلها في الجرائم العادية وليس السياسية.

⁵⁸ المؤشر العربي 2014، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص: 163.

شباب اليوم الذي يميل أكثر للترفيه والاستمتاع، وهذا توفره الجمعيات أكثر من الأحزاب السياسية التي غالبا لا يحضر في أنشطتها إلا الملتزمون، بل إننا أصبحنا مضطرين لاستعمال الترفيه لكي يحضر الشباب إلى الأنشطة الحزبية والانتخابية"، ويمكن أن نضيف إلى ذلك سببا يبدو مهما لما يميز فترة الشباب من ميل نحو إثبات الذات، ألا وهو أن العمل من خلال الجمعيات يتيح فرصا أكثر للظهور وإثبات الذات بالنسبة للشباب، وذلك لأن العراقيين التي تواجه الشباب داخل الأحزاب السياسية، توجد بشكل أقل، وتكاد تختفي في بعض الجمعيات المحلية الصغيرة، ومما يساعد على سرعة إثبات الذات داخل الجمعيات هو قلة المنخرطين في الجمعية بالمقارنة مع المنخرطين في الحزب سياسي، ففي دراسة أعدتها وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن حول الجمعيات المغربية سنة 2011 تبين أن كل جمعية تتمتع في المعدل من إشراك 48 متطوعا و 108 منخرطا مع استهداف 156 مستفيدا⁵⁹.

وقد عرف عدد الجمعيات تزايدا ملحوظا بالمغرب خلال العقود الأخيرة. في هذا الصدد أشارت دراسة لوزارة الداخلية إلى كون النسيج الجمعوي تطور بشكل سريع وتنوع في تكويناته منذ تسعينيات القرن الماضي مع إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية⁶⁰، مسجلا ارتفاعا من حوالي 4000 جمعية إلى أزيد من 116 ألف و 800 جمعية حاليا. ووفق نفس الدراسة دائما، تُعتبر 93% من الجمعيات ذات إشعاع محلي، و 24% منها تنشط في المجالات الاجتماعية، و 21% في مجالات البيئة والتنمية المستدامة، و 19% في مجالات الرياضة والترفيه⁶¹. ومع ذلك فلا تزال هناك بعض الصعوبات

⁵⁹ محمد هجيوي، دراسة حول الجمعيات ببوابة مغربية تهتم بالمجتمع المدني، تمت زيارته بتاريخ 2015/6/22، على الرابط

<http://maroc-civil.ma/archives/460>

⁶⁰ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية هي مبادرة أطلقها الملك سنة 2005 للتصدي للعجز الاجتماعي بالأحياء الحضرية الفقيرة والجماعات القروية الأشد خصاصة.

⁶¹ <http://www.alquds.co.uk/?p=271337> الداخلية المغربية:

عدد المنظمات المجتمع المدني بلغ 116 ألفا، القدس العربي،

التي تعترض الشباب الراغبين في تأسيس جمعيات، في هذا الصدد يقول صاحب الوصلة المصورة المنتظمة على "يوتيوب"، والمسماة "مشيتي بعيد" (ذهبت بعيدا): "رغم أن تأسيس الجمعيات حق يكفله النص القانوني، إلا أن آليات التأسيس ما زالت خاضعة لمزاج الداخلية والمكينات السلطوية القديمة. وهناك أمثلة كثيرة في هذا الباب ما زالت تنتظر الوصل القانوني رغم استيفائها لجميع الشروط"⁶².

وقد أكدت بعض القيادات الشبابية فعلا الدور الإيجابي الذي أحدثته المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في تفعيل العمل الجمعوي، لكنها سجلت في نفس الآن ما صاحب ذلك من مظاهر للفساد والاحتياال، وتحدث بعض الشباب عن إحداث جمعيات وهمية فقط للحصول على التمويل المخصص في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

وسجلت القيادات الشبابية ملاحظات هامة حول العمل الجمعوي بالمغرب، يمكن تحديدها في الآتي:

- تمركز أغلب الجمعيات وأهمها في ثلاث جهات بالمغرب، وهي جهة سوس ماسة درعة وجهة الرباط سلا زمور زعير وجهة الدار البيضاء الكبرى؛
- اقتصار الاستفادة من الجمعيات في أغلب الأحيان على الشباب المتعلم؛
- ضعف الموارد البشرية والمادية المتاحة للجمعيات؛
- قلة الجمعيات النشيطة والفاعلة بالمقارنة مع الكم الهائل للجمعيات الموجودة؛
- التضيق على بعض الجمعيات التي ينتمي إليها معارضون للنظام السياسي، كما هو الحال في بعض الجمعيات التي يكون بعض أعضائها من جماعة العدل والإحسان؛

⁶² حمزة محفوظ، الحراك الشبابي المغربي .. من شوارع الاحتجاج إلى المجتمع المدني، العربي الجديد، تمت زيارته بتاريخ 2015/9/14،

<http://www.alaraby.co.uk/supplements/2015/2/18/الحراك-الشبابي-المغربي-من-شوارع-الاحتجاج-إلى-المجتمع-المدني>

الشباب أكد أغلب المشاركين في المجموعات البؤرية أن لها أهمية، وتم تحديد ذلك فيما يلي:

- إن دور الشباب تُسهم في التكوين والتثقيف؛
- إنها تُسهم في الإدماج الاجتماعي للشباب؛
- لها دور في التنمية الذاتية وتطوير القدرات الشخصية؛
- لها دور ترفيهي ورياضي؛
- تُسهم في اكتشاف المواهب والطاقات.

لكن رغم الوعي بأهمية دور الشباب لوحظ من خلال حلقات النقاش أن فئة قليلة من الشباب هي التي ترتادها بشكل منتظم، بينما عبر آخرون أنهم لا يزورون دار الشباب إلا في بعض المناسبات، وقال حوالي ثلث المشاركين أنهم لم يسبق لهم أن زاروا دارا للشباب. وأعزى الشباب أسباب ذلك أساسا إلى الانشغال بالدراسة، وعدم تلقي أي عرض للحضور لدار الشباب، وقليلون من قالوا إنهم لم يكونوا يعرفوا بأهميتها، ومنهم من صرح بعد النقاش أنه سيذهب لزيارة دار الشباب والاطلاع على برامجها، في حين أعزى مجموعة من الشباب عدم ارتيادهم لدار الشباب لكونها لا توجد في أحيائهم.

إن دور الشباب لم يبلغ عددها إلى حدود الساعة إلا 500 دار في الوقت الذي يتجاوز عدد الجماعات المحلية القروية والحضرية 1500 جماعة⁶⁵. وحسب القيادي الشاب هشام الشولادي: "لا يتجاوز عدد دور الشباب حاليا دار شباب واحدة لكل 38.400 شاب، وهذا نقص كبير". وقد لعبت دور الشباب خلال السبعينات والثمانينات من القرن الماضي دورا مهما على الرغم من مشاكلها، وأسهمت في تشكيل جيل مفعم بالروح الوطنية النقدية، لكن الدولة نهجت سياسة جديدة تقضي بتحويل دور الشباب إلى مقرات للتكوين والتأطير المهني تماشيا مع متطلبات المشاريع المدرة للربح، كل

- ضعف التشبيك وربط علاقات مع فاعلين مدنيين آخرين على المستوى الوطني والمحلي؛
- ضعف الاستقلالية السياسية والمالية للكثير من الجمعيات؛
- سيادة البيروقراطية في العديد من الجمعيات وضعف الشفافية؛
- تعدد الجهات الوصية على العمل الجماعي.

وقد سبق وأشارت بعض الدراسات والتقارير، الرسمية وغير الرسمية⁶³، لبعض هذه الاختلالات، ففي تقرير البنك الدولي، الذي صدر سنة 2012، تم تسجيل نقص الموارد، الذي تعاني منه الجمعيات، كما تم تسجيل ضعف فاعلية هذه الجمعيات؛ ففي مدينة شفشاون، على سبيل المثال لا الحصر، توجد ما يزيد عن 200 جمعية، لكن لا تنشط بشكل منتظم إلا 8 جمعيات⁶⁴. وفيما يتعلق بالتشبيك الجماعي (أي إحداث شبكات جموعية) فقد سجلت دراسة وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن، المشار إليها آنفا، أن 20% فقط من 1254 جمعية موضوع الدراسة تنتمي إلى شبكة جموعية وطنية و4% فقط من الجمعيات تنتمي إلى شبكات جموعية دولية. ولا شك أن تلك الاختلالات تُسهم إلى حد بعيد في عزوف الشباب عن الانخراط في الجمعيات.

وتشكل دور الشباب الفضاء الأساس الذي تشتغل فيه الجمعيات بالمغرب، وتُنظم فيه الأنشطة الثقافية والترفيهية لفائدة الشباب. وفي النقاش حول أهمية دور

⁶³ من هذه التقارير والدراسات نذكر: تقرير أنشطة الحوار الوطني حول المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة، الصادر عن وزارة العلاقة مع البرلمان والمجتمع المدني، سنة 2014، على الرابط www.mcrcp.gov.ma؛ دراسة لوزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن حول الجمعيات المغربية سنة 2011، على الرابط <http://maroc-civil.ma/archives/460>؛ تقرير صادر عن مؤسسة IPADE بعنوان: الجمعيات والمنظمات غير الحكومية بشمال المغرب.. تفعيل المجتمع المدني بأقاليم طنجة وتطوان وشفشاون والحسيمة. تمت زيارته تاريخ 2015/6/25 على الرابط

http://www.iecah.org/web/images/stories/publicaciones/libros/descargas/resume_executif_arabe.pdf

⁶⁴ World Bank (2012) p. 62.

⁶⁵ رشيد بركان، دور الشباب في المغرب بين ضعف البنية وضرورة التوظيف، الأفق الديمقراطي، العدد 3-4، أبريل-ماي، 2014، ص:65.

هذا على حساب الجمعيات التي وجدت نفسها محاصرة، ولا تتجاوز حصة المحظوظة منها ثلاث ساعات أسبوعياً⁶⁶.

وحسب القيادات الشبابية فإن الربيع العربي كان له أثر إيجابي محدود فيما يتعلق بانخراط الشباب في الجمعيات، وغالبا ما كان ذلك بعد تراجع حركة 20 فبراير، إذ شكل الانخراط الجماعي أحد البدائل التي اختارها بعض الشباب؛ خاصة في الجمعيات ذات الطبيعة الحقوقية، بل إن بعض شباب 20 فبراير أسسوا جمعية حقوقية بمدينة الدار البيضاء⁶⁷. وفي نفس السياق اعتبر مهدي بوشوي، نائب منسق معهد "بروميثيوس" للديمقراطية وحقوق الإنسان، جمعياته استمراراً لدينامية 20 فبراير في شقها المدني، مثل مجموعة من المبادرات الأخرى التي أسسها شباب 20 فبراير⁶⁸. وكان من أهم تلك المبادرات المدنية؛ "جمعية الشباب من أجل الشباب"، و"نساء شابات من أجل الديمقراطية"، و"حركة أنفاس ديمقراطية".

5.6 الشباب والتأثير في القرار السياسي

ترى مجموعة من القيادات الشبابية أن الشباب يؤثرون في القرار السياسي من خلال الأنترنت، خاصة المواقع الاجتماعية. ولعل مما ساعد على ذلك النسبة العالية نسبيا لاستعمال الأنترنت في المغرب مقابل دول عربية أخرى، فحسب المؤشر العربي 2014 فإن 58 في المئة من المستجوبين المغاربة يستخدمون الأنترنت، ويُعتبر المغرب من الدول العربية التي عرفت ارتفاع نسبة مستخدمي "الفيسبوك" للتفاعل السياسي خلال سنة 2014⁶⁹.

⁶⁶ رشيد بركان، 2014، ص: 67.

⁶⁷ الفدرالية المغربية لحقوق الإنسان.

⁶⁸ حمزة محفوظ، الحراك الشبابي المغربي .. من شوارع الاحتجاج إلى المجتمع المدني، العربي الجديد، تمت زيارته بتاريخ 2015/9/14، انظر الرابط:

<http://www.alaraby.co.uk/supplements/2015/2/18-الحراك/>

الشبابي-المغربي-من-شوارع-الاحتجاج-إلى-المجتمع-المدني

⁶⁹ المؤشر العربي 2014، ص 160 و163.

واستدلت القيادات الشبابية على التأثير في القرار السياسي من خلال المواقع الاجتماعية بقضية الشاذ الإسباني "دانيال كالفان"، الذي اغتصب 11 طفلا مغربيا، والذي كان معتقلا وأعفى عنه الملك، وبعد أن خاض الشباب حملة إعلامية على صفحات "الفيسبوك" ضد قرار العفو، وتم تنظيم وقفات احتجاجية، صدر بلاغ عن الديوان الملكي ينص على أن الملك لم يطلع على الجرائم الدنيئة المقترفة التي تمت محاكمة المعني بالأمر على أساسها، وأنه لم يكن قط ليوافق على إنهاء إكمال "دانيال" لعقوبته بالنظر لفداحة الجرائم الرهيبة التي اتهم بها، وتم فتح تحقيق في الموضوع انتهى بإعفاء مدير المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج. كما يستدلون بإعفاء مجموعة من الوزراء بعد الحملات الإعلامية التي خاضها الشباب ضدهم⁷⁰. ويستدلون أيضا بإلغاء زيارة شمعون بيريز للمغرب بعد أن نظم الشباب على "الفيسبوك" حملة ضد تلك الزيارة. وحسب آمنة بوغالي (القيادية في الشبيبة الطليعية) فإن رد فعل الشباب من خلال المواقع الاجتماعية كان له دور مهم في عدم إصدار المدونة الرقمية (قانون يتعلق باستعمال الأنترنت)، التي كانت ستحد من حركة الشباب في العالم الافتراضي. ويتم تدشين الحملات الإعلامية على المواقع الاجتماعية إما بمبادرات فردية لبعض الشباب أو بشكل منظم يُنسق فيه مجموعة من الشباب، وفي كثير من الأحيان لا يبقى الأمر مقتصرًا على الشباب، كما لا يبقى الأمر حبيس المواقع الاجتماعية، إذ يتم الترويج له من قبل بعض الوسائل الإعلامية الأخرى (كما حدث في مبادرة "أستاذي راك عزيز" التي ستمت الإشارة إليها لاحقا) ، وأحيانا تُعَصَّد الحملات الإعلامية في المواقع الاجتماعية بتظاهرات احتجاجية، كما حدث مثلا في قضيتي الشاذ الإسباني وشمعون بيريز، لكن يلاحظ أن هذا التحول إلى الاحتجاج في الميدان لا يتم إلا إذا

⁷⁰ من هؤلاء الوزراء الذين تم إعفاؤهم من حكومة السيد بنكيران بعد تنظيم حملات إعلامية ضدهم: محمد أوزين، وزير الشباب والرياضة وعبد العظيم الكروج، وزير الوظيفة العمومية؛ والحبيب الشوباني، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني؛ وسمية بنخلدون، وزيرة متدبة لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر.

انخرطت فئات أخرى، وغالبا ما تكون هذه الفئات إما هيئات حقوقية أو هيئات معنية بالدفاع عن القضايا العربية والإسلامية. وحسب القيادي الشاب جمال كريمي بنشقرون، فإن أكبر دليل على ما للمواقع الاجتماعية من تأثير هو لجوء مختلف الفاعلين السياسيين لاستعمالها، ويقول القيادي الشاب هشام الشولادي: "العديد من نشطاء الحراك المغربي هم اليوم صحفيون ومساهمون في العديد من المواقع الإلكترونية، ومنهم من أبدع برامج خاصة تبث عبر الأنترنت ويتابعها عشرات الآلاف؛ مثل برنامج "تسوليزم" على youtube"⁷¹. ولعل مما يؤكد ذلك هو حصاد الشباب لأغلب الجوائز على الأنترنت، كما هو الحال في مسابقة Maroc Web Awards التي أنشئت منذ سنة 2007، والتي تعد من أضخم التظاهرات الهادفة إلى تعزيز روح المنافسة وتحفيز الشباب على الابتكار⁷²، لكن حسب هشام بنسالك(ناشط في حركة 20 فبراير) "يبقى للأنترنت والمواقع الاجتماعية التي يستعملها الشباب تأثير محدود على القرار السياسي"، وليس بعيدا عن ذلك يقول القيادي الشاب أنس الدرقاوي: "نعم هناك تأثير ولو بشكل نسبي لاستعمال الشباب لوسائل التكنولوجيا الحديثة على القرار السياسي"، وفي رأي القيادي الشاب عبد الحفيظ المجوطي "تبقى هذه الوسيلة- المواقع الاجتماعية - غير فاعلة فيما يتعلق بتحريك الملفات الكبرى أو توجيه السياسات الكبرى"، ويقول القيادي الشاب منير الجوري: "أعتبر أن ذلك- المواقع الاجتماعية- مؤثر معتمد لدى صناع القرار، يؤخذ بعين الاعتبار بشكل من الأشكال، لكن لا أرى أنه يؤثر بشكل كبير خاصة عندما يتعلق الأمر بقضايا كبرى تدخل في

⁷¹ انظر على سبيل المثال إحدى حلقات البرنامج على رابط اليوتيوب، تمت زيارته بتاريخ 2015/6/25

<https://www.youtube.com/watch?v=VEwbXiQvKuc>

⁷² أحمد ماء العينين، جوائز المغرب للأنترنيت: أضخم تجمع للنشطين الإلكترونيين المغاربة، العربي الجديد، تمت زيارته بتاريخ 2015/9/14، على الرابط

<http://www.alaraby.co.uk/medianews/2015/3/9-جوائز-المغرب>
للإنترنت - أضخم - تجمع - للنشطين - الإلكترونيين - المغاربة

وجدت تشكيلتها في 2015، والتي قدمت مجموعة من المقترحات المتعلقة بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي، وتشغيل الشباب وتشجيع المقاولات الشبابية⁷⁴. لكن القيادة الشابة آمنة بوغالبى ترى أن تلك المبادرة هي أقرب منها إلى المعارضة، وكان الأولى تسميتها ببرلمان الشباب الموازي وليس بالحكومة الموازية.

6.6 الشباب والعنف

أكدت أغلب القيادات الشبابية أن الشباب المغربي يبقى مهددا بالميل نحو العنف، رغم كل الخصائص التي تميز المجتمع المغربي عن بعض المجتمعات العربية الأخرى⁷⁵، يقول يحيى البياري (الكاتب العام السابق لفرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بمدينة المضيق): "الشباب المغربي مهدد بشكل كبير بتأثير الميولات العنيفة في فهم الدين وتمثله نظرا لغياب المناخ الديمقراطي الحقيقي وانتشار البطالة والهدر المدرسي وانتشار ثقافة مجتمعية مساعدة على العنف وعدم القبول بالآخر"، ويقول القيادي الشاب أو الحسن نور الدين: "حين يجد الشباب نفسه أمام مطرقة التهميش والإقصاء، وسندان المخدرات، يبقى مهددا بالميل إلى العنف بكل أشكاله". ويذهب القيادي الشاب أنس الدرقاوي (القيادي بالشبيبة الاتحادية) إلى "أن تسفيه العمل السياسي والحزبي والانتخابي يُهدد الشباب المغربي بالتوجه نحو التطرف. لأن موت السياسة يؤدي للعنف"، وحسب القيادي الشاب هشام الشولادي: "يؤكد ذلك -أي التهديد بالعنف- نسبة الشباب المغربي الذي هاجر لسوريا"، وحسب كريم العميم الناشط في حركة 20

الشباب أمام الأنترنت هي أربع ساعات. كما أكد من يتابعون الأخبار السياسية، وهم على أي حال قلة، أن مصدرهم الأول في ذلك هو الأنترنت. لكن ظهر من خلال النقاش في المجموعات البوئية، وبخلاف ما عبرت عنه قيادات شبابية، أن الشباب لا يشعرون بتأثيرهم السياسي من خلال المواقع الاجتماعية، وأبدى أغلبهم تشاؤمه فيما يتعلق بالتأثير في القرار السياسي مستقبلا، مقابل التفاؤل فيما يتعلق بأمور أخرى كإتمام الدراسة والشغل والزواج وتكوين أسرة، رغم ما يبدو من صعوبات.

وتبين من خلال حلقات النقاش أيضا أن أغلب المشاركين لم يشاركوا ولم يحضروا في أي حوار مع مسؤولين سياسيين، في حين أكدت أغلب القيادات أن هناك حوار ضعيف يتم بشكل مؤسسي من حين لآخر، ولا يكون له إلا تأثير ضعيف جدا على القرار السياسي، وتكمن أسباب ضعف الحوار حسب القيادات الشبابية في:

1. غياب الآلية الكفيلة بتنظيم الحوار واحتضانه؛
2. غياب الإرادة لدى الحاكمين لحوار جدي مع الشباب؛
3. عدم رغبة الدولة في إضفاء الشرعية على أي تحرك شبابي لا تقدر حجمه؛
4. غياب الثقة في مؤسسات الدولة لدى الشباب المغربي؛
5. غياب وعي بأهمية التجاوب مع توقعات الشباب؛
6. وجود نخب تقليدية لا تحبذ مبدأ التداول وتجديد النخب.

ويلاحظ من حين لآخر أن الشباب يكون لهم بعض التأثير في القرار السياسي من خلال بعض الاحتجاجات الميدانية السلمية، كما حدث مؤخرا بتاريخ 9 يونيو 2015، حيث أدت احتجاجات التلاميذ بسبب تسريب أوراق امتحانات البكالوريا إلى إعادة الامتحان في مادة الرياضيات على الصعيد الوطني. كما يلاحظ محاولة بعض الشباب التأثير في القرار السياسي من خلال بعض المبادرات في عالم الواقع وليس العالم الافتراضي، كمبادرة حكومة الشباب الموازية التي تأسست سنة 2012،

⁷⁴ فاطمة سلام، 3 سنوات على حكومة الشباب الموازية في المغرب، العربي الجديد، تمت زيارته بتاريخ 2015/9/14، على الرابط:

سنوات-على-<http://www.alaraby.co.uk/society/2015/6/9/3> حكومة-الشباب-الموازية-في-المغرب

⁷⁵ يتميز المجتمع المغربي عن بعض المجتمعات العربية الأخرى بكونه لا توجد به طوائف ولا تنتشر فيه المذاهب الفقهية المتشددة، رغم وجود بعض التيارات السلفية.

فبراير "الشباب ليس فقط مهدد ولكن الكثير منه مصاب بفيروس العنف، وكمثال على ذلك العنف الذي يحدث في الملاعب والجامعات والثانويات".

ويظهر من خلال تلك الإجابات وغيرها أن هناك علاقة بين انسداد مسالك المشاركة السياسية والانخراط المدني وبين الانزلاق إلى الاختيارات العنيفة، وهذا ما يؤكد القيادي الشاب مصطفى كمرى بشكل واضح: "هناك علاقة كبيرة، فعندما تغلق أبواب التغيير السلمي يكون الانزلاق نحو العنف ويزداد ذلك عندما يفقد الشباب الأمل في المستقبل"، وحسب مصطفى كمرى دائما "ثلاثة من نشطاء حركة 20 فبراير انضموا إلى "داعش"، واحد منهم أصبح من القيادات، وفقا لما نشرته بعض وسائل الإعلام"⁷⁶. ومع ذلك لا يمكن اختزال أسباب التوجه إلى العنف فقط في انغلاق مسالك المشاركة السياسية والانخراط المدني. ولوحظ أيضا أن جل القيادات الشبابية لم تجعل من الاختيارات المتشددة في فهم الدين السبب الأساس والوحيد في ميول بعض الشباب نحو العنف، وهذا ما سبق أن خلص إليه بحث ميداني حول المواصفات السوسيو ديمغرافية للشباب المنحدرين من شمال المغرب، الذين يذهبون للقتال بسوريا والعراق، بحيث تبين أن العوامل الدنيوية (تحقيق الذات، البحث عن البطولة والمغامرة، والرفاهية) أسباب رئيسية مقابل العوامل الدينية (الجهاد، ونصرة المستضعفين) التي تبقى أسبابا ثانوية⁷⁷، لكن مع ذلك يبقى لبعض الاختيارات المتشددة الرفض للعمل السياسي السلمي أثر على ميول بعض الشباب للمسارات العنيفة في التغيير، لذلك تكررت الدعوات التي تدعو الشباب السلفي إلى

الانخراط في الأحزاب السياسية والمشاركة في الانتخابات، على اعتبار أن ذلك يعتبر تحصينا مهما من الانزلاق نحو العنف. يقول عبد الوهاب رفيقي (أبو حفص) أحد المعتقلين السلفيين على إثر أحداث 16 ماي بالدار البيضاء، وأحد المنتمين لحزب النهضة والفضيلة⁷⁸: "أدعو كل الشباب السلفي إلى المشاركة بقوة في العمل السياسي لأن سياسة الكرسي الفارغ أو الانخراط في مسارات لا تزيد البلد إلا توترا وتشنجا ليس فيه مصلحة لأي طرف"⁷⁹.

ويلاحظ أن المغرب عرف في الآونة الأخيرة تناميا ملحوظا للعنف في الجامعات والمدارس، وفي المقابل كانت هناك بعض المبادرات الشبابية النوعية الراضة للعنف، نذكر في هذا السياق مبادرة "أستاذي راك -إنك- عزيز" التي قادها بعض الشباب على "الفايسبوك"، دفاعا عن الأستاذ ورفضاً لما يتعرض له من عنف لفظي ومادي. وقد لقيت هذه المبادرة تجاوبا ملحوظا، كما يوضح ذلك الجدول الآتي:

⁷⁸ حزب النهضة والفضيلة بالمغرب حزب ذو مرجعية إسلامية انشق عن حزب العدالة والتنمية ولم يفز في آخر انتخابات تشريعية بأي مقعد، وقد عرف سنة 2013 التحاق بعض شيوخ السلفية الذين سبق اعتقالهم على إثر أحداث 16 ماي 2003 بمدينة الدار البيضاء.

⁷⁹ انظر فيديو اليوتيوب على الرابط:

https://www.youtube.com/watch?v=7rqE_3BFmZ4

تمت زيارته بتاريخ 2015/6/25.

⁷⁶ تم سؤال مصطفى كمرى عن وسائل الإعلام التي نشرت الخبر، وكان جوابه أنه لا يتذكر. لكن قريبا من ذلك أكد بحث ميداني قام به مرصد الشمال لحقوق الإنسان في نوفمبر 2014 حول المواصفات السوسيو ديمغرافية للشباب المقاتل بسوريا والعراق والمنحدرين من شمال المغرب، أن بعض أولئك الشباب سبق لهم أن شاركوا في حركة 20 فبراير، تمت زيارته بتاريخ 2015/7/25، انظر الرابط:

<http://fr.slideshare.net/mahlamed/ss-42041938>

⁷⁷ المرجع نفسه.

تاريخ الانطلاق	فاتح مارس 2015
عدد المدن والقرى المغربية التي كانت منها متابعة للصفحة	أزيد من 60 مدينة وقرية
عدد الدول التي كانت منها متابعة للصفحة	45 دولة
عدد المؤسسات التعليمية التي شاركت في الصفحة	230 مؤسسة
عدد المنابر الإعلامية المتابعة	18 (إذاعات، صحف، مواقع إلكترونية)
عدد الرسائل المتوصل بها	460 رسالة

وأكدت جل القيادات الشبابية أن الشباب المغربي يبقى بعيدا في الوقت الراهن عن انقسامات دينية أو عرقية أو طائفية، لكنه يبقى مهددا بذلك نظرا لوجود بعض القضايا التي يمكن تحريكها في أي وقت، كالقضية الأمازيغية، كما تحدثت بعض القيادات عن تهديد الصراع بين الإسلاميين والعلمانيين، وما قد يشكله ذلك من أثر سلبي على تعايش الشباب المغربي.

وبما أن الاغتراب شكل حسب العديد من الدراسات دافعا من دوافع التعصب والعنف، فقد طُرحت علاقة الشباب بالمجتمع للنقاش في المجموعات البؤرية، وقد كان رأي أغلب المشاركين أنهم غير راضين عن المجتمع، وأنهم يشعرون بأن المجتمع لا يفهمهم كما ينبغي ولا يقدرهم حق التقدير. وهذا الموقف يجعل من تهديد التعصب والتوجه نحو العنف تهديدا جديا. ومع ذلك فقد أكدت أغلب القيادات الشبابية أن الشباب المغربي منفتح على الشباب العربي والغربي، وأن الإعلام الإلكتروني ساعد كثيرا على هذا الانفتاح، وهو نفس ما أكدته المشاركون في حلقات النقاش، الذين أكدوا أن الاختلافات الدينية والمذهبية لا تؤثر على علاقتهم بالآخر، باستثناء بعضهم الذين أبدوا تخوفا واضحا من المذهب الشيعي. وتمثلت المحددات التي ترددت كثيرا فيما يرتبط بالعلاقة بالآخر بثلاثة محددات أساسية هي:

التفاهم والاستفادة المتبادلة والاحترام. ويؤكد التناقض بين النسبة العالية لعدم الرضى عن المجتمع مقابل الدرجة الكبيرة للانفتاح على الآخر عبر الأنترنت إشكالية علاقة عالم الواقع بالعالم الافتراضي، فهذا الأخير لا يشكل مجالا مكتملا للواقع فحسب، وإنما يشكل في كثير من الأحيان مجالا للتعويض عن النقص ولهروب الشباب من واقعهم، مع كل ما يعنيه الهروب من ضعف في الثقة بالنفس وتنصل من المسؤولية، لذلك فالمبادرات في العالم الافتراضي مهما كانت أهميتها قد لا تغير من عالم الواقع الشيء الكثير، لأن هذا الواقع صلب وعنيد ومعقد ويحتاج من أجل تغييره لشباب واثق من نفسه ومتحمل لمسؤوليته في الميدان. وصناعة مثل هذا الشباب تحتاج إلى تقليص الفجوة بين انغلاق لعالم الواقع وانفتاح بدون حدود للعالم الافتراضي، وتحتاج أيضا إلى احتضان القوى المجتمعية، سواء السياسية أو المدنية، للشباب، من خلال برامج ومشاريع لتربيته وتوعيته وتأطيره.

لا تكتسي هذه الدراسة أهميتها فقط من طبيعتها الميدانية، وإنما أيضا من استحضارها لإطار نظري حاول الباحث من خلاله ملامسة تقاطعات السياقات التاريخية والديمقراطية من جهة أولى، والسياسية والاجتماعية من جهة ثانية، والمحلية والوطنية من جهة ثالثة. كما تكتسي أهميتها من وقت إجرائها، حيث تسمح المسافة الزمنية اليوم، أكثر من أي وقت مضى، بقياس مدى استمرار الدينامية التي أحدثتها حركة 20 فبراير فيما يخص اهتمام الشباب المغربي بالشأن العام. فالحكومة المغربية بقيادة حزب العدالة والتنمية، والتي كان من المفترض فيها أن تقود مرحلة سياسية تأسيسية مغايرة لما سبقها، هي اليوم على وشك نهاية ولايتها، إذ من المنتظر أن تجري ثاني انتخابات تشريعية على أساس دستور 2011 في السنة المقبلة، أي سنة 2016، مما يعني أن الوقت جد مناسب لمساءلة السياسات العمومية الموجهة إلى الشباب، وبحث آثار تلك السياسات على مشاركتهم السياسية وانخراطهم المدني. كما تأتي هذه الدراسة قبيل الانتخابات المحلية المزمع تنظيمها في شهر سبتمبر المقبل، مما يجعل منها فرصة لقياس مدى اهتمام الشباب بهذه الانتخابات، على اعتبار أن من أهم صور المشاركة السياسية المشاركة في الانتخابات. ويبقى أهم ما يميز هذه الدراسة أنها تعد من الدراسات الميدانية الأولى التي تعالج إشكالية المشاركة السياسية والانخراط المدني للشباب المغربي، وتقيس تغيرات تلك المشاركة والانخراط، بعد حوالي خمس سنوات من انبثاق حركة 20 فبراير.

يستنتج من نتائج الدراسة ما يلي:

1. أسهم الربيع العربي فعلا في تزايد الاهتمام السياسي لدى الشباب المغربي، لكن هذا الاهتمام السياسي لم يتحول إلى فعل سياسي مؤسس ومُنظم ودائم، بسبب بعض العوامل؛ منها عدم إحداث تغييرات جوهرية في الأطر والقنوات السياسية التقليدية، إذ كيف يتصور انخراط هذا الشباب في أطر وقنوات سياسية هو أصلا انتفض ضدها. هذا من جهة. ومن جهة أخرى فإن ذلك الاهتمام السياسي ظل محصورا على فئات معينة من الشباب، ولم يتحول إلى اهتمام عام يهم فئات واسعة منهم.
2. يعرف الواقع الحالي ضعفا كبيرا فيما يتعلق بالمشاركة السياسية والانخراط المدني، لكن هذا الضعف ليس بسبب موقف مبدئي رافض للمشاركة السياسية والمدنية، وإنما بسبب موانع ومعوقات، في مقدمتها فقدان الثقة في الأحزاب السياسية وغياب الشعور بجدوى العملية السياسية. وقد تأكد أن مؤسسات المجتمع المدني تشكل جذبا أكبر للشباب بالمقارنة مع المؤسسات السياسية، لكن مع ذلك هناك موانع ذاتية وموضوعية تمنع من الانخراط المدني.
3. يمكن الحديث بنوع من النسبية عن ضعف المشاركة السياسية والانخراط المدني لدى الشباب، إذا ما تم اعتماد المشاركة السياسية بمفهوم التأثير في القرار السياسي، وليس بمفهوم الوجود في المؤسسات السياسية، إذ يلاحظ أن هناك نوع من التأثير، ولو بشكل نسبي، في القرار السياسي، من خلال الإعلام الإلكتروني والاحتجاج الميداني، وإن كان الوعي بهذا التأثير ليس بنفس الدرجة عند كل الشباب.
4. لا ترتبط موانع المشاركة السياسية والانخراط المدني لدى الشباب المغربي باعتبارات دينية أو مذهبية، ولكن ترتبط بمشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية، في مقدمتها غياب الديمقراطية على مستوى البيئة السياسية بشكل عام وعلى مستوى الهيئات السياسية والمدنية بشكل خاص. كما أن عدم الاستقرار الاجتماعي والمشاكل المرتبطة أساسا بالفقر والبطالة تُشكل مانعا مهما من موانع المشاركة السياسية والمدنية. ويتأثر الشباب المغربي على مستوى الثقافة السياسية بتمثلات يبدو من الضروري لتغييرها إحداث تغييرات جوهرية في النظام السياسي من جهة، ومن جهة أخرى قيام الهيئات السياسية والمدنية بواجبها في تثقيف الشباب وتأطيره.

5. يبقى اللجوء إلى العنف بمختلف أنواعه من التهديدات الأساسية التي تهدد الشباب، ومن أسباب ذلك ضعف المشاركة والانخراط واندساد المسالك السياسية والمدنية التي تسمح بالمشاركة السلمية والفعالة للشباب. لكن بالإضافة إلى هذا السبب المهم توجد أسباب أخرى ترتبط بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والنفسية.

6. يبقى الشباب في حاجة إلى تطوير مجموعة من المهارات والخبرات من أجل تعزيز مشاركته السياسية وانخراطه المدني، وأيضاً من أجل ابتعاده عن مسالك العنف. من أهم الحاجيات التي خلصت لها هذه الدراسة هي الحاجة إلى الرفع من قدرة الاستماع للآخر وقبول الاختلاف والحوار والتسامح من أجل المصلحة المشتركة؛ الرفع من منسوب الوعي القانوني والسياسي؛ تطوير كفاءة إدارة المشاريع والقيادة؛ تنمية المهارات التواصلية والإقناعية؛ الرفع من اكتساب اللغات الأجنبية؛ والحاجة إلى تنمية ثقافة الاحتجاج السلمي والمشروع.

وباستحضار القصد العملي من هذه الدراسة، إذ يتوخى الاستفادة منها في وضع استراتيجية لإطلاق مبادرات حول الشباب والمشاركة السياسية والمدنية، تم من خلال المناقشات الجماعية والمقابلات الفردية مع القيادات الشبابية بلورة مجموعة من المقترحات، يمكن عرض أهمها على الشكل الآتي:

توصيات للحكومة

- ضرورة القيام بإصلاحات ديمقراطية جوهرية تصب في منح المصادقية للمؤسسات الدستورية والسياسية وتحقيق الجدوى من المشاركة، بحيث يلمس الشباب بشكل مباشر أثار تلك المشاركة على أوضاعهم؛
- اتباع اللامركزية باعتبارها أسلوب يسمح بمشاركة محلية أكبر، مما قد يتيح فرصاً أكثر للشباب،
- وضع آليات تنفيذية وتشريعية لتوسيع فرص المشاركة السياسية والمدنية للشباب؛
- تطبيق المبادئ الدستورية المتعلقة بالشباب والتي نص عليها دستور 2011،⁸⁰ وخصوصاً الإسراع بإحداث المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي الذي نص عليه دستور 2011؛
- توفير الموارد البشرية والمالية للمؤسسات المعنية بالشباب ومراجعة السياسات العمومية؛
- نهج سياسات إدماجية للشباب عوض السياسات القطاعية المشتتة؛
- الحد من مظاهر وأسباب التهميش والإقصاء والاستبعاد الاجتماعي والسياسي للشباب؛
- تمكين الشباب والجمعيات من ولوج الإعلام العمومي في إطار من المساواة وتكافؤ الفرص؛
- تبسيط المساطر القانونية المتعلقة بإحداث الجمعيات؛

توصيات لوزارة التربية

- فسح المجال أمام الدعاة المعتدلين الذي يرفضون العنف لتربية الشباب وتثقيفه دينياً؛ وأمام الجمعيات ذات الطابع الديني، والتي تكون لها اختيارات سلمية واضحة، للإسهام في تكوين الشباب وتأطيره دينياً؛

⁸⁰ ينص الفصل 33 من دستور 2011 كما سبقت الإشارة على ما يلي: "على السلطات العمومية اتخاذ التدابير الملائمة لتحقيق ما يلي: توسيع وتعميم مشاركة الشباب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للبلاد؛ مساعدة الشباب على الاندماج في الحياة النشيطة والجموعية، وتقديم المساعدة لأولئك الذين تعترضهم صعوبة في التكيف المدرسي أو الاجتماعي أو المهني؛ تيسير ولوج الشباب للثقافة والعلم والتكنولوجيا، والفن والرياضة والأنشطة الترفيهية، مع توفير الظروف المواتية لتفتق طاقاتهم الخلاقة والإبداعية في كل هذه المجالات. يُحدث مجلس استشاري للشباب والعمل الجماعي، من أجل تحقيق هذه الأهداف"

- تأسيس مراكز وإحداث برامج لتكوين الفاعلين الجمعيين، خاصة على مستوى قدراتهم التديرية والتواصلية، لما يشكله ذلك من أثر على الانخراط المدني للشباب؛
- الاهتمام بالجانب الثقافي للشباب ودعم إبداعه الفني والأدبي، في إطار من الاحترام للهوية الوطنية والدينية، لما يحققه ذلك من توازن سيكولوجي؛

توصيات للأحزاب السياسية

- تطبيق مبادئ القانون التنظيمي للأحزاب السياسية الصادر في 2011 والمتعلقة بتمكين الشباب داخل الأحزاب السياسية؛

توصيات لمنظمات المجتمع المدني

- تشجيع الشباب على المشاركة في دورات تدريبية حول الممارسة السياسية والديمقراطية وحقوق الإنسان والتطوير الذاتي؛
- تنظيم أورش ودورات تدريبية ومخيمات خاصة بتنمية تلك المهارات والقدرات، خاصة في مجال التواصل والإدارة؛
- وضع آليات وقنوات للإسهام في الحد من النزاعات الطلابية داخل الجامعات؛
- تنظيم حملات ضد العنف في المدارس والثانويات؛
- تنظيم لقاءات بين الشباب وبين شخصيات ناجحة لعرض تجاربها؛
- رفع الوعي بالقضايا التي تخص الشباب في القرى والأحياء العشوائية.
- رفع الوعي بالقضايا التي تخص الشباب من ذوي الاحتياجات الخاصة.
- إحداث فضاءات للحوار الشبابي؛

توصيات عامة

- تشجيع الجمعيات على التشبيك ونسج علاقات مع مؤسسات أخرى، لما قد يتيح ذلك من رفع لجاذبية الشباب نحو العمل الجمعي.
- تفعيل التعاون والتنسيق بين المؤسسات الحكومية المعنية بالشباب ومؤسسات المجتمع المدني؛
- نشر ثقافة الحوار والقبول بالاختلاف في أوساط الشباب؛
- ترسيخ قيم المواطنة الحققة والتربية على احترام حقوق الإنسان بين صفوف الشباب؛
- تشجيع الشباب على التعبير بحرية عن آرائهم وأفكارهم ورغباتهم، ومنحهم الفرصة للمشاركة في اتخاذ القرارات الخاصة بهم، سواء على مستوى الأسرة أو غيرها من المؤسسات المجتمعية؛

الملحق 1 : قائمة الأسئلة الموجهة إلى القيادات الشبابية

1. ما هو تقييمكم العام لوضعية الشباب المغربي حاليا؟
2. كيف كان اهتمام الشباب المغربي بالسياسة والعمل السياسي والجمعوي قبل سنة 2010؟
3. هل كان لأحداث الربيع العربي أثر إيجابي أم سلبي بخصوص اهتمام الشباب المغربي بالسياسة والعمل السياسي والجمعوي؟ كيف ذلك؟
4. هل مشاركة الشباب حاليا في النشاطات السياسية والمدنية قوية أم متوسطة أم ضعيفة؟ لماذا في رأيكم؟
5. بغض النظر عن درجة هذه المشاركة، ما هي أهم النشاطات السياسية والمدنية التي يشارك فيها الشباب؟
6. عدم المشاركة هل هو نابع من رفض مبدئي وعدم الإيمان بالعمل السياسي أصلا؟ أم نابع من أسباب عرضية؟ ما هي أهم هذه الأسباب؟
7. هل للانتماء الديني (الإسلام، المسيحية، الخ) تأثير في المشاركة السياسية والانخراط المدني للشباب المغربي؟ أم ليس هناك أي علاقة؟
8. هل للانتماء المذهبي (سلفية، شيعة، الخ) تأثير في المشاركة السياسية والانخراط المدني للشباب المغربي؟ أم ليس هناك أي علاقة؟
9. هل تعتبرون أن ما يقوم به بعض الشباب من أنشطة، كاستعمال الأنترنت والمواقع الاجتماعية، له تأثير على القرار السياسي؟
10. هل هناك حوار بين الشباب والمسؤولين؟
11. ما هي أسباب غياب هذا الحوار أو ضعفه؟
12. هل الشباب خاصة في السنوات الأربع الأخيرة طوروا كفاءاتهم وقدراتهم لإسماع صوتهم إلى أصحاب القرار والتأثير السياسي؟ ما هي أهم هذه الكفاءات والقدرات؟
13. ما هي الكفاءات التي يحتاجها الشباب للتعبير عن همومهم وقضاياهم بشكل سلمي وفعال؟
14. إلى أي حد يبقى الشباب المغربي مهدد بالميلولات غير السلمية والانخراط في أعمال العنف؟
15. هل هناك علاقة بين ضعف المشاركة السياسية ومحدودية الانخراط المدني وبين الميلولات غير السلمية والانخراط في أعمال العنف من قبل بعض الشباب المغربي؟
16. هل ترون أن الشباب المغربي مهدد بانقسامات دينية أو عرقية أو طائفية؟
17. هل ترون أن الشباب المغربي منفتح على الشباب العربي؟
18. هل ترون أن الشباب المغربي منفتح على الشباب الغربي؟
19. ما هي اقتراحاتكم لتحسين الشباب المغربي من الخيارات العنيفة؟
20. ما هي اقتراحاتكم لتعزيز المشاركة السياسية والانخراط المدني للشباب المغربي؟

أولاً: الشباب والأحزاب السياسية

- كم العدد الحالي للأحزاب السياسية؟
- ما هي الأحزاب السياسية المعروفة؟
- ماهي الأحزاب السياسية المشاركة في الحكومة؟
- الانتماء للأحزاب السياسية
- ما هي أسباب عدم الانتماء للأحزاب السياسية؟

ثانياً: الشباب والانتخابات

- المشاركة في الحملات الانتخابية
- ما هي أسباب عدم المشاركة في هذه الحملات؟
- الانتخابات المزمع تنظيمها قريباً بالمغرب
- ما الفرق بين انتخابات تشريعية ومحلية؟
- التسجيل في اللوائح الانتخابية
- الانتخابات والديمقراطية

ثالثاً: الشباب وحركة 20 فبراير

- هل سمعتم بحركة 20 فبراير؟
- متى تأسست؟
- المشاركة في تظاهراتها (لماذا عدم المشاركة؟ ولماذا المشاركة؟)

رابعاً: الشباب والعمل الجماعي

- الانخراط في جمعيات المجتمع المدني
- التردد على دور الشباب
- مدى الوعي بأهمية دور الشباب

خامساً: الشباب والتأثير في القرار السياسي

- الأخبار السياسية (درجة التتبع، والمصدر)
- علاقة الشباب بالمواقع الاجتماعية
- مدى الشعور بالتأثير السياسي للمواقع الاجتماعية

- الحضور في الحوارات السياسية
- الاحتجاج الميداني

سادسا: الشباب والمجتمع

- رضى الشباب عن المجتمع
- مدى فهم المجتمع للشباب
- الشعور بتقدير المجتمع للشباب

سابعا: الشباب والآخر

- مدى تأثير الاختلافات الدينية والمذهبية على العلاقة بالآخر
- المحددات الأساسية للعلاقة بالآخر

أهم المراجع

كتب

- علي محمد بيومي: دور الصفوة في اتخاذ القرار السياسي. القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2004.
- فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، لبنان، 2006.
- علي الدين هلال و نيفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2000.
- أحمد حسين حسن، الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدني، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 2000.
- مصطفى كامل السيد، مفهوم المجتمع المدني والتحول العالمية ودراسات العلوم السياسية، سلسلة بحوث سياسية (1995)، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 1995.
- عبد الرحيم العطري، المغرب الاجتماعي خلال 2007، سنة أخرى لتدبير الأزمة وامتصاص الغضب، تقرير حالة المغرب 2007-2008، دفا تر وجهة نظر، الرباط، 2008.
- آل غور، المستقبل ستة محركات للتغيير العالمي، ترجمة عدنان جرجس، سبسة عالم المعرفة، أبريل 2015.

دراسات وتقارير

- دراسة أوضاع الشباب المغربي، الصادرة عن الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي، نوفمبر 2012
- الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب (2015-2030)، الصادرة عن وزارة الشبيبة والرياضة، 2014
- عبد السلام بنعبد العلي، الشباب: التشبيك وثقافة التواصل والتغيير السياسي، ضمن الكتاب الجماعي " الانفجار العربي الكبير.. في الأبعاد السياسية والثقافية"، المركز العربي للأبحاث وتحليل السياسات، يوليو 2012.

- ماجد ملحم أبو حمدان، طرائق التنشئة الاجتماعية الأسرية وعلاقتها بمدى مشاركة الشباب في اتخاذ القرار داخل الأسرة (دراسة ميدانية)، مجلة جامعة دمشق، المجلد 27، العدد الثالث والرابع، 2011
- المنجي الزيدي، الشباب والتنشئة على قيم المواطنة، ورقة مقدمة إلى مؤتمر قضايا الشباب في العالم الإسلامي: رهانات الحاضر وتحديات المستقبل، منظمة المؤتمر الإسلامي، تونس 24-26 نوفمبر 2008.
- محمد باسك منار، حركة 20 فبراير في المغرب، قراءة في السياق والمسار والمحصلة، ضمن كتاب جماعي صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية بعنوان: الديمقراطية المتعثرة: مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، مارس 2014.
- عبد الحليم مهورباشة، اتجاهات فئة الشباب الجامعي نحو المشاركة في الانتخابات الرئاسية في الجزائر، سياسات عربية، العدد 13، مارس 2015.
- ميشيل هوفمن وأماني جمال: "الشباب والربيع العربي: مجموع أوجه التشابه والاختلاف"، حكم وقانون الشرق الأوسط، ع 4، 2012.
- محمد العمراني بوحبة، "المشاركة السياسية في ظل التحولات السياسية بالمغرب"، مجلة أنفاس حقوقية، العدد الأول، 2002.
- المؤشر العربي 2014، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (UNESCWA) وبرنامج الأمم المتحدة للشباب (UNPY)، بيان حقائق عن " نظرة عامة إقليمية: الشباب في المنطقة العربية "، 2011.
- تقرير أنشطة الحوار الوطني حول المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة الصادر عن وزارة العلاقة مع البرلمان والمجتمع المدني، سنة 2014.
- دراسة لوزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن حول الجمعيات المغربية، سنة 2011.
- تقرير صادر عن مؤسسة IPADE بعنوان: الجمعيات والمنظمات غير الحكومية بشمال المغرب.. تفعيل المجتمع المدني بأقاليم طنجة وتطوان وشفشاون والحسيمة.

مقالات

- رشيد بركان، دور الشباب في المغرب بين ضعف البنية وضرورة التوظيف، الأفق الديمقراطي، العدد 3-4، أبريل-ماي 2014.
- محمد الخضير، حركة 20 فبراير المغربية: الشباب يثورون والإسلاميون يحكمون، مجلة بدايات، العدد الثاني، صيف 2012.

Books

- El Ayadi, Mohammed (1999) "Les mouvements de la jeunesse au Maroc: l'émergence d'une nouvelle intelligentsia politique durant les années soixante et soixante-dix." Emeutes et mouvements sociaux au Maghreb. Éd Khartala.
- Huntington, Samuel P. and Nelson, Jon N. (1976) No Easy Choice: Political participation in developing countries. Cambridge: Harvard University Press.
- Weiner, Myron (1971) "Political participation: Crises of the political process." Crises and Sequences in Political Development. USA: Princeton University Press.
- World Bank (2012) Kingdom of Morocco: promoting youth opportunities and participation. http://www.youthpolicy.org/national/Morocco_2012_Youth_Report.pdf. Accessed 8 October 2015.

Journal Articles

- Bono, Irene (2013) "Une lecture d'économie politique de la 'participation des jeunes' au Maroc à l'heure du Printemps Arabe", *Revue Internationale de Politique Comparée*, Vol. 20.
- Boukhobza, Mohammed Elamrani (2002) "Political Participation in Light of the Political Changes in Morocco." *Journal of Anfas Huquqiyya*, no 1 (2002). (Arabic): 113.
- Khatib, Lina (2013) "Political Participation and Democratic Transition in the Arab World." *University of Pennsylvania, Journal of International Law*, Vol. 34, no. 2. (2013) : 5.
- Medjdoub, Abdelmoumene, (2005) "Analyse des comportements électoraux des jeunes français issus de l'immigration maghrébine: le cas de BOBIGNY." *Revue du Chercheur*, No. 3.